

المملكة المغربية

+ ⴰⴳⴷⴰⵏⴰ ⴱⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⵏⴰ  
ROYAUME DU MAROC

البرلمان - مجلس المستشارين

ⴰⴳⴷⴰⵏⴰ ⴱⴰⴷⴰ ⴰⴳⴷⴰⵏⴰ  
CHAMBRE DES CONSEILLERS



مجلس المستشارين

تقديم ومناقشة

عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات  
حول أعمال المحاكم المالية برسم 2023 - 2024

منشورات مجلس المستشارين

مركز الدراسات والبحوث





كَرِهُنَا الْجَلَالَةَ الْمَلِكَةَ بِمَتَمِّهَا الْقِتَابِ بِسُورَةِ نِكْرَهُ إِلَهٍ



## الفهرس

6	تقديم
7	عرض السيدة زينب العدوي، الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات
33	مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين
34	مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار
41	مداخلة المستشار السيد الخمار المرابط عن فريق الأصالة والمعاصرة
46	مداخلة المستشار السيد عبد السلام اللبار رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعدلية
49	مداخلة المستشار السيد يحفظه بنمبارك عن الفريق الحركي
53	مداخلة المستشار السيدة فتيحة خورتال عن فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
56	مداخلة المستشار السيد السالك الموساوي عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية
60	مداخلة المستشار السيد محمد رضى الحميني عن فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب
64	مداخلة المستشار السيدة مينة حمداني عن فريق الاتحاد المغربي للشغل
67	مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي
69	مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل
72	مداخلة المستشار السيدة لبنى علوي
75	أجوبة السادة أعضاء الحكومة
76	جواب السيد أمين التهراوي وزير الصحة والحماية الاجتماعية
80	جواب السيد فوزي لقعج الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية
88	جواب السيد عز الدين الميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار
90	جواب السيد عمر حجيرة كاتب الدولة لدى وزير الصناعة والتجارة، المكلف بالتجارة الخارجية
94	جواب السيد كريم زيدان الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية
97	جواب السيد لحسن السعدي كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني
100	جواب السيد أحمد البواري وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

## تقديم

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، ولاسيما الفقرة الأخيرة منه التي تنص على أن «يقدم الرئيس الأول للمجلس عرضا عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان، ويكون متبوعا بمناقشة».

وعملا بمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، لاسيما المادة 352 التي تنص على أنه «يقدم الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن أعمال هذا الأخير أمام البرلمان ويكون متبوعا بمناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه والحكومة»، وبعد توصل المجلسين بالتقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023 - 2024؛ عقد البرلمان المغربي في 15 يناير 2025 جلسة مشتركة لمجلسي البرلمان، استغرقت أربع وأربعين دقيقة، خصصت لتقديم عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس برسم سنة 2023 - 2024.

وبناء على مداوات مكتب المجلس ذات الصلة، ومخرجات اجتماع ندوة الرؤساء، المنعقد بتاريخ 03 فبراير 2025، عقد مجلس المستشارين في 10 فبراير 2025 جلسة عامة لمناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، بحيز زمني إجمالي مدته 172 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة، وذلك بحصة 86 دقيقة لكل منهما.

ولقد تولى مجلس المستشارين خلال هذه الجلسة العامة<sup>1</sup> مناقشة المحاور التي لها علاقة بمجالات اهتمام تركيبته الترابية والاجتماعية والمهنية، وتتعلق أساسا بـ:

أولا: الجهوية المتقدمة؛

ثانيا: إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية؛

ثالثا: تقييم الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009 - 2030؛

رابعا: مراقبة وتقنين التعليم العالي الخاص؛

خامسا: تأهيل وتموقع الغرف المهنية؛

سادسا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني.

فيما ناقش المجلسان بشكل مشترك جملة من المواضيع.

1 - تم العمل على تصحيح عدد من المداخلات المعبر عنها في الجلسة باللهجة الدارجة المغربية.

**عرض السيدة زينب العدوي  
الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات**

السيدة الوزيرة والسادة الوزراء المحترمون؛

تشرفت برفع التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المجلس الأعلى للحسابات برسم الفترة 2023 - 2024 إلى جلالة الملك نصره الله وأيده، بعد أن صادقت عليه غرفة المشورة بالمجلس في 25 أكتوبر 2024، طبقا لمقتضيات مدونة المحاكم المالية.

كما قمت بتوجيهه إلى السادة رئيس الحكومة ورئيس مجلس النواب ورئيس مجلس المستشارين، وتم نشره في الجريدة الرسمية في 13 دجنبر 2024.

واليوم، يشرفني ويسعدني أن أتقدم أمام المؤسسة التشريعية الموقرة بعرض عن أعمال المجلس الأعلى للحسابات، تطبيقا لأحكام الفصل 148 من دستور المملكة.

لقاؤنا هذا، أيها السيدات والسادة الأكارم، يعتبر محطة دستورية متميزة، فضلا عن كونه ينسجم مع الممارسات الفضلى على الصعيد الدولي، وذلك قصد تمكينكم، أنتم نواب الأمة، وتمكين الرأي العام أيضا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

يحضر إلى جانبي هنا في هذا المحفل الدستوري العالي السيدات والسادة رؤساء الغرف القطاعية، إلى جانب السيد الكاتب العام ورئيستي غرفة التأديب المالي والتصريح بالمتلكات، كما يحضر إلى جانبي رؤساء المجالس الجهوية الاثني عشر، ولأول مرة هناك أيضا المسؤولون الذين يعملون بجانبي، وقد سبق للسيد الرئيس أن رحب بهم، ولأول مرة يحضر معنا عشرون قاضيا يمثلون عينة من خيرة القضاة المستشارين المقررين، وهم جنود الخفاء، وهذه الأعمال أو بعضها التي سأقدمها لكم هي من صنعهم بكل تجرد وكفاءة، وهم يمثلون إن شاء الله أيضا الخلف، وهو اعتراف أمامكم بكفاءة قضاة وقاضيات المجلس الأعلى.

أيضا، تتابعنا عن بعد، مكونات النيابة العامة وعلى رأسها السيد الوكيل العام للملك.

حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

عرفت بلادنا سنة 2023 تحسن مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، رغم سياق دولي صعب ومعقد، تطبعه تحولات متسارعة وغير متوقعة في الغالب، ورغم أيضا توالي سنوات الجفاف الحاد ووضعية الإجهاد المائي.



وعلى مستوى المديونية، ارتفع المبلغ الجاري للدين العمومي بنسبة 6,8 % مقارنة بسنة 2022، حيث بلغ 1.016,6 مليار درهم في سنة 2023، وهو ما يمثل 69,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي، مسجلا بذلك تراجعاً مقارنة بسنة 2022 حيث كانت هذه النسبة تشكل 71,5 %.

وحسب تقديرات بنك المغرب يتوقع أن يصل إلى 70,5 % من الناتج الداخلي الإجمالي في نهاية 2024 قبل أن يتراجع تدريجياً إلى 69,5 % في 2025 و 68,7 % في 2026 وفي هذا الصدد، ومقارنة بسنة 2022، فقد سجل الدين الخارجي، في سنة 2023، ارتفاعاً بنسبة 10,8 % بينما بلغت نسبة ارتفاع الدين الداخلي 5,6 %.

وتشير المعطيات المؤقتة حول تنفيذ قانون المالية لسنة 2024، التي أعلنت عنها الحكومة خلال الأسبوع المنصرم، أن عجز الميزانية سيبقى في حدود 4 % من الناتج الداخلي الخام وأن نسبة دين الخزينة ستستقر في 69,5 % من الناتج الداخلي الخام مع نهاية 2024.

وعلاقة بالمالية العمومية، يسجل المجلس الأعلى للحسابات بعض المخاطر التي يتعين معالجتها على الأمد القصير والمتوسط، بالنظر إلى الضغوط المتزايدة على المالية العمومية، وإلى وتيرة تنفيذ بعض الإصلاحات المبرمجة.

ذلك، أن تفاقم إشكالية الإجهاد المائي تستلزم استثمارات كبرى ومستعجلة تقدر بـ 143 مليار درهم برسم الفترة 2020 - 2027، كما أن التأهيل العام لمنطقة الحوز يستدعي موارد مالية مهمة لتمويل برامج الإعمار ومساعدة المتضررين من الزلزال، حيث تجاوزت النفقات في هذا المجال 9,5 مليار درهم إلى حدود نهاية أكتوبر 2024.

كما يتواصل تنزيل الإصلاحات الكبرى التي أطلقتها بلادنا، خصوصاً إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والتي من المتوقع، حسب آخر تقديرات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تبلغ كلفته 53,5 مليار درهم عند تفعيل جميع آليات الحماية الاجتماعية سنة 2026، منها 38,5 مليار درهم سوف تمول من ميزانية الدولة.

المسألة الثالثة، على صعيد آخر، فإن تأهيل البنية التحتية الرياضية والسياحية والاتصال والمواصلات، استعداداً لاستضافة المغرب، لكأس إفريقيا للأمم سنة 2025 ونهائيات كأس العالم لـ 2030 مشاركة مع إسبانيا والبرتغال، يتطلب تعبئة موارد مالية هامة لتمويل هذه الاستثمارات الكبرى.

واعتبارا لتطور نفقات الاستثمار المنجزة في إطار الميزانية العامة للدولة والتي انتقلت من 52,3 مليار درهم سنة 2015 إلى 119,2 مليار درهم سنة 2023، يتعين الحفاظ على مجهود الاستثمار العمومي هذا، والسعي لأن يشكل رافعة فعلية للاستثمار الخاص، من خلال تطوير الآليات الضرورية لضمان التوظيف الأمثل (l'optimisation) للاستثمارات العمومية، وعبر ترشيد النفقات وتحديد وضبط الأولويات واللجوء أيضا إلى الشراكات مع القطاع الخاص.

وارتباطا بتعبئة الموارد، يتوقع أن تسهم أيضا الإصلاحات الجارية في المجال الجبائي (هناك نتائج جد هامة على الموارد الضريبية وإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية ومنظومة الاستثمار) في تخفيف الضغط على المالية العمومية، وذلك لما يمكن أن تتيحه من موارد عمومية إضافية من جهة، ومن تقليص التحويلات من ميزانية الدولة لفائدة المؤسسات العمومية. (تحويلات الدولة للمؤسسات فاقت 65 مليار درهم سنة 2023، مقابل مساهمات وعائدات في ميزانية الدولة لم تتجاوز 16,8 مليار درهم، برسم نفس السنة).

كما أن من بين الأهداف المتوخاة من إصلاح منظومة الاستثمار، الرفع من نسبة مساهمة الاستثمار الخاص الذي يجب أن يعكس فعليا الدينامية التي يشهدها الاستثمار العمومي، وبالتالي التخفيف من الضغوط على المالية العمومية، بالإضافة إلى ما يمكن أن يوفره إصلاح منظومة الاستثمار من عائدات ضريبية، من شأنها الرفع من القدرات التمويلية لميزانية الدولة وكذا لميزانية الجماعات الترابية.

وإذا كان من شأن هذه الإصلاحات توفير هوامش هامة للاستجابة لحاجيات التمويل، فإن الحرص على مواصلة تسريع تنفيذ هذه الإصلاحات يكتسي أهمية بالغة، تداركا لكل تأخر في إنجازها، وضمانا أيضا لتعبئة الموارد اللازمة في أفق يتناسب مع توقيت بروز الحاجيات وضبطها، ولترسيخ أيضا موارد تمويلية قارة، مع الاستمرار في ابتكار مصادر أخرى لتخفيف الضغوط على ميزانية المالية العمومية.

علاقة أيضا بالمخاطر المحتملة التي قد تواجهها المالية العمومية على المدى البعيد والمتوسط، فإن المجلس يؤكد مجددا على الحاجة الملحة إلى مباشرة وتسريع إصلاح منظومة التقاعد، وقد سبق للمجلس أن أصدر توصيات في هذا الشأن في تقريره حول منظومة التقاعد لسنة 2013، دعا فيها إلى الشروع في الإصلاح الهيكلي بعد إنجاز الإصلاح المقياسي.

كما أن تقرير المجلس المتعلق بالصندوق المغربي للتقاعد (والذي صدر سنة 2017) أورد ضمن توصياته الأهداف الاستراتيجية التي يجب أن يتوخاها إصلاح هذا النظام والشروط الضرورية للحفاظ على استدامته.

تجدر الإشارة، أيتها السيدات والسادة النواب، أن الصندوق المغربي للتقاعد سجل عجزا تقنيا بمبلغ 9,8 مليار درهم عند نهاية سنة 2023، مما يؤدي إلى تراجع في الأرصدة الاحتياطية لهذا الصندوق التي بلغت 65,8 مليار درهم عند متم سنة 2023، ومن المتوقع، حسب معطيات وزارة الاقتصاد والمالية، أن تستنفذ في حدود سنة 2028. يسجل المجلس في هذا الصدد إعلان الحكومة مؤخرا عن عزمها الشروع في الإصلاح المرتقب خلال الشهر الحالي.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

ارتباطا بكل هذه التحديات، وتنزيلا لتوجهات المخطط الاستراتيجي الذي اعتمده المجلس الأعلى للحسابات للفترة الممتدة من 2022 إلى 2026، أعرض على أنظاركم حصيلة موجزة لأهم أعمال المجلس خلال الفترة 2023 - 2024، علما أنه سيتم توزيع حقيبة تحمل مجموعة من الوثائق، منها عرضي هذا في صيغته المطولة، ووثيقة ستيسر لكم بصفة أنفوغرافية مبسطة جميع المهام التقييمية مع تتبع الأوراش الكبرى ومهام مراقبة التسيير وكذا المهام القضائية سيتم توزيعها عليكم بإذن الله، بعد عرضي هذا.

واعتبارا للتقرير السنوي المفصل الذي تم نشره، ولأن الحيز الزمني لا يتيح تفصيل مختلف الأنشطة، أود التركيز على بعض الخلاصات لأهم أشغال المجلس، علاقة بتحديات تحسين التدبير العمومي والتحديات المتصلة بتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

سأتناول عرضي هذا في ثلاثة محاور أساسية:

- المحور الأول: يخص تتبع تنزيل أوراش الإصلاحات الكبرى؛
- المحور الثاني: أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهام مراقبة التسيير؛
- المحور الثالث: يخص المهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.





الورش الثاني هو الورش الإصلاحى للجهوية المتقدمة: باشر المجلس، كما قلت قبل قليل، خلال سنة 2024 تتبع هذا الإصلاح، وذلك استكمالاً للمهمة الموضوعاتية التي أنجزها بهذا الخصوص في نوفمبر 2023؛ وسيعمل المجلس أيضاً في الفصل الأول من هذه السنة على نشر نتائج تقييم برنامج الحد من الفوارق المجالية.

وفي هذا الإطار، يسجل المجلس مبادرة السلطات العمومية إلى تسريع هذا الورش من خلال مجموعة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية المرتبطة سواء باللامركزية واللاتمركز الإداري، بالإضافة إلى تخصيص آليات متجددة وموارد لمواكبة الجهات في تفعيل اختصاصاتها ودعم قدراتها التدييرية، فقد استمر المنحى التصاعدي للموارد المالية المرصودة من قبل الدولة لفائدة الجهات، حيث بلغ إجمالي الموارد المحولة من قبل الدولة حوالي 57,64 مليار درهم خلال الفترة من يناير 2018 إلى متم سنة 2024، كما ارتفعت المساهمات المخصصة من الصندوق الخاص لحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات من 3,79 مليار درهم سنة 2016 إلى 8,79 مليار درهم سنة 2023، بالإضافة إلى موارد صندوق التضامن بين الجهات التي بلغت 6,19 مليار درهم خلال نفس الفترة.

غير أن وتيرة تفعيل هذا الورش الهيكلي والاستراتيجي تستلزم المزيد من الجهود لتسريع تنفيذ الميثاق الوطني للتمركز الإداري على أرض الواقع، من خلال تفعيل الإجراءات المبرمجة وتقييم النتائج، حيث إن معدل إنجاز خارطة الطريق المتعلقة بالميثاق المذكور لم يتجاوز 36 % إلى غاية منتصف أكتوبر 2024.

كما تبقى وتيرة نقل وتفويض الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار إلى المصالح اللامركزية، تبقى غير كافية، لم تتجاوز نسبتها 38 % في منتصف أكتوبر 2024. بخصوص الإطار القانوني المؤسسي للجهوية المتقدمة، يظل تحقيق الأهداف المتوخاة، وخاصة تمكين الجهات من أداء أدوارها التنموية على النحو الأمثل، رهينا بحصر وملاءمة النصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجال تدخلات القطاعات الوزارية ذات الصلة باختصاصات الجهات، منها 18 مجالاً ضمن الاختصاصات الذاتية للجهات و3 مجالات ضمن الاختصاصات المشتركة، وذلك من أجل تحديد حدود تدخل مختلف الفاعلين العموميين وتدارك تداخل مهامهم مع اختصاصات الجهة.



كما لم يساعد، أيضا التأخير الحاصل في تعيين رؤساء التمثيليات الإدارية القطاعية والمشاركة على مستوى الجهات وتفويض الاختصاصات التقريرية إليهم، على تيسير مسطرة التشاور حول مضمون هذه العقود بين الجهات والقطاعات الوزارية المعنية.

وبخصوص خارطة الطريق للمرحلة القادمة، يسجل المجلس التوصيات التي أسفرت عنها المناظرة الوطنية الثانية للجهوية المتقدمة المنعقدة في دجنبر المنصرم والتي تتماشى مع الخلاصات التي أوردها المجلس في تقريره حول التقييم المؤسسي للجهوية المتقدمة في نونبر 2023 من خلال تتبعه لهذا الورش الإصلاحي الاستراتيجي.

#### السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

المحور الثاني يستعرض أهم نتائج مهام تقييم البرامج والمشاريع العمومية ومهام مراقبة التسيير في مجال تقييم البرامج والمشاريع العمومية.

في هذا الصدد، أود أن أتطرق لاثنتين من هذه المشاريع، بالنظر لأهميتها، ويتعلق الأمر بالاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009 - 2030 والاستراتيجية الوطنية لمحاربة الأمية.

الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009 - 2030 تضمنت مجموعة من المكونات الهامة كقطاعات الكهرباء، الطاقات المتجددة، والنجاعة الطاقية، والوقود، والمحروقات، والطاقات النووية، والتقيب عن الهيدروكربونات، والصخور الزيتية، والطاقات الحيوية. لقد تم تحقيق إنجازات هامة مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقوي، حيث يحتل الرتبة الرابعة إفريقيا والثالثة عربيا من حيث القدرة المثبتة لإنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة.

غير أن بعض الجوانب مازال في حاجة إلى تحسين، ترتبط أساسا بحكامة القطاع الطاقوي وبمدى تحقيق الأهداف المحددة لمختلف هذه المكونات التي ذكرتها.

لقد ركز التخطيط الطاقوي بشكل أساسي على قطاع الكهرباء، حيث تمت بلورة مخططات التجهيز المرتبطة بتوليد ونقل الطاقة الكهربائية، في حين لم تشمل هذه العملية جوانب أخرى مهمة، كتأمين الإمدادات والنجاعة الطاقية وتوزيع مصادر الطاقة، مما يبرز الحاجة إلى إرساء رؤية شمولية في مجال التخطيط في هذا القطاع. كما أن اللجوء إلى آلية التعاقد بين الدولة والمؤسسات والمقاولات العمومية لقطاع



كما أن تنويع نقاط دخول المنتجات البترولية المستوردة بقي محدودا، حيث أضيفت نقطة دخول فريدة تتمثل في ميناء طنجة-المتوسط، منذ إطلاق الاستراتيجية الطاقية الوطنية 2009 - 2030 .

في ما يخص قطاع الغاز الطبيعي، لم يتم استكمال المبادرات المتخذة لتطويره منذ سنة 2011، مما يؤثر على الجهود الرامية إلى التخلي التدريجي عن الفحم في إنتاج الكهرباء، وهو ما يستدعي بلورة هذه المبادرات من خلال استراتيجية رسمية، وفي إطار قانوني مناسب للقطاع، وذلك بتنسيق مع الأطراف المعنية، قصد تطوير سوق للغاز الطبيعي محفز وجاذب للاستثمارات.

الاستراتيجية الوطنية في مجال محاربة الأمية، مكن هذا التقييم من تسجيل تزايد مستمر في أعداد المستفيدين من برامج محو الأمية، حيث انتقل العدد الإجمالي للمسجلين في هذا البرنامج من 674.551 خلال الموسم الدراسي 2014 - 2015 إلى 852.535 خلال الموسم الدراسي 2022 - 2023، أي بمعدل نمو للمسجلين متوسط يقدر ب 4,1% .

من جهة أخرى، بلغت الحصيلة التراكمية للمستفيدين من هذا البرنامج خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2023، 7,7 مليون مستفيد وانتقلت الموارد المعبأة لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية من 183 مليون درهم إلى 371 مليون درهم خلال نفس الفترة، غير أن تنفيذ الخطط الاستراتيجية وبرامج محاربة الأمية من طرف مختلف الفاعلين، لم يحقق بعد الأثر المتوخى منه للقضاء على هذه الآفة، بالرغم من الغلاف المالي الإجمالي الذي تمت تعبئته لفائدة الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية، خلال الفترة 2015 - 2023 والذي ناهز 3 ملايين درهم.

إن معطيات الإحصاءين العاميين للسكان والسكنى لسنتي 2004 و2024 تشير إلى أن نسبة الأمية لا زالت مرتفعة على مستوى الفئات العمرية التي تفوق 15 سنة، حيث شملت ما يزيد عن 7.478.000 شخص خلال سنة 2024 أي ما يعادل نسبة أمية تناهز 27,9%، مقابل 47,7% سنة 2024 أي قبل عشرين سنة.

اعتبارا لهذه الحصيلة غير المرضية، وبالنظر إلى تواتر مجموعة من الاستراتيجيات والمخططات التنفيذية منذ سنة 2004 والمجهودات التي تم بذلها، سواء كانت مالية أو من خلال إحداث وكالة خاصة، من الضروري، أيها السيدات والسادة النواب، التفكير في طرق مبتكرة تؤسس للمزيد من الفعالية والنجاعة، من خلال عقد برنامج بين الدولة والوكالة المعنية من أجل تحديد الأهداف الاستراتيجية والأهداف المزمع إنجازها، وفق

جدولة زمنية مناسبة، ومن اللازم أيضا إرساء آليات لتتبع تنفيذ البرامج والمشاريع المخطط لها وتقييم نتائجها دوريا وتقييم أثرها على خفض نسبة الأمية.

على صعيد آخر، اعتمدت الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية في تنفيذ برامجها على الشراكة مع هيئات المجتمع المدني، إلا أن هذه العملية اعترضتها مجموعة من النقائص التي تتجلى خاصة، في عدم تأسيس نظام لتصنيف الجمعيات المتخصصة في محاربة الأمية، وذلك بهدف تحفيزها على التخصص وعلى التنظيم وتسهيل قياس أدائها واتخاذ قرارات مبنية على معلومات دقيقة خلال عملية الانتقاء والمساهمة في ضمان استمرارية عملها، كما أنه لا يتم القيام بأية إجراءات عملية للتأكد من مدى ملاءمة فضاءات التكوين المقترحة من طرف الجمعيات الشريكة، وهو ما من شأنه أن ينعكس سلبا على جودة التكوينات المقدمة والقدرة على استقطاب المستفيدين والمردودية العامة لهذه المشاريع المكلفة لميزانية الدولة.

تجدر الإشارة أن المجلس سجل أن الفضاءات العمومية المخصصة للتكوين لم تتجاوز 18 % من مجموع المقرات المصرح بها برسم الموسم الدراسي 2022 - 2023، كما تبين من المعاينة الميدانية، التي قام بها المستشارون المقررون، وجود مقرات تكوين عبارة عن شقق ومنازل سكنية ومرائب غير مهيأة لاحتضان دروس محاربة الأمية.

في نفس السياق، تم تسجيل ضعف على مستوى حضور وانضباط المستفيدين من دروس محاربة الأمية التي تؤطرها هيئات المجتمع المدني، إذ ناهز متوسط مؤشر الحضور 40 % بعينة تتكون من 14.263 قسما تمت معاينته ميدانيا على مستوى 52 عمالة وإقليما من طرف مكاتب الدراسات المتعاقد معها لهذه الغاية خلال 2019 - 2022 ولم يتجاوز مؤشر الانضباط في الحضور 43 %، وهو ما من شأنه أن يقلل من أثر الجهود المبذولة من طرف الدولة لمحاربة آفة الأمية.

انطلاقا من هذا التشخيص، يؤكد المجلس على ضرورة الرفع من فعالية ونجاعة برامج محاربة الأمية المنجزة بشراكة مع هيئات المجتمع المدني لتعزيز أثرها الفعلي على تقليص نسبة الأمية، لا سيما من خلال العمل على تصنيف هذه الهيئات واعتماد معايير وإجراءات تمكن من اختيار جمعيات وتعاونيات تتمتع بالاحترافية وبالمصداقية وبالجدية وتتوفر على الموارد البشرية ذات الاختصاص والقدرات المهنية الضرورية لتأطير دروس محاربة الأمية.

في مجال مراقبة التسيير، وهو النقطة الثانية من المحور الثاني: أنجز المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات، تنزيلا للبرنامج السنوي 2023 ما مجموعه 166 مهمة رقابية، شملت قطاعات مالية واجتماعية وإنتاجية وبنية أساسية، فضلا عن مواضيع متعلقة بالتنمية المجالية وتدابير المرافق العمومية الترابية.

سأركز في هذا الإطار على مهمتين رقابيتين أساسيتين تتعلقان بالتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي ومهمة جد هامة وهي أعمال الدراسات التي تنجزها الجماعات الترابية وهيئاتها.

بالنسبة للتغيرات المناخية وأثرها على القطاع الفلاحي، خلص المجلس إلى ضرورة الاستغلال الأمثل لنتائج الأبحاث العلمية التي تعالج الإشكالات المرتبطة بالتغيرات المناخية في المجال الفلاحي، سواء في مجال التخفيف أو في التكيف، والعمل على تنزيلها على أرض الواقع عبر تعزيز التواصل بين المؤسسات، وتشجيع نشر المعلومات والمعارف وتيسير استيعابها من طرف الفلاحين.

لأجل ذلك، فإنه من اللازم تدارك النقائص التي تعرفها منظومة البحث العلمي الفلاحي، والمتمثلة أساسا في ضعف التنسيق والتعاون في مجال الأبحاث الزراعية على المستوى الوطني، وغياب نظام لتدبير المعطيات يربط المؤسسات المنتجة للمعرفة العلمية الفلاحية، ومنها المؤسسات العليا الأربعة للتكوين والبحث الزراعي التابعة للوزارة الوصية، إذ أن من شأن هذا النظام (نظام تدبير المعطيات) أن يتيح تبادل الموارد وتقاسم النتائج وأن يساهم في تحسين نجاعة وفعالية البحث العلمي في المجال الفلاحي.

بالنسبة لبرامج التخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة في القطاع الفلاحي: أظهر تحليل نتائج جرد الغازات الدفيئة المنبعثة من القطاع الفلاحي لسنة 2018، أن التدابير المتخذة لتخفيف هذه الانبعاثات، من خلال غرس الأشجار المثمرة على مساحات فاقت 650 ألف هكتار، تبقى غير كافية للحد من تطور كمياتها وتخفيضها إلى حدود المستويات المتوقعة حسب التصور المرجعي المعتمد والذي يحدد تطور حجم هذه الانبعاثات بين سنتي 2010 و2030.

بالتالي، وفي غياب مقاربة شمولية تأخذ بعين الاعتبار العوامل البيئية والمصادر الرئيسية للانبعاثات، تأخذها بعين الاعتبار عند تصميم ووضع برامج التخفيف، فإن هذه التدابير المرتكزة أساسا على غرس الأشجار المثمرة، لم تكن كافية للحد من



المبرمجة بجهة الشرق وبوجدور والوادية وتزنيت والصويرة، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة في مجال الري، مع الحرص على ضمان المراقبة الميدانية من أجل ترشيد استعمال مياه الري.

دعا المجلس أيضا إلى اعتماد رؤية مندمجة للبحث العلمي، تهم التغيرات المناخية وتأثيرها على المجال الفلاحي وترجمتها إلى عقود برامج مع مختلف مؤسسات البحث الزراعي.

المهمة الموضوعاتية حول أعمال الدراسات التقنية: أنجزتها المجالس الجهوية الاثنتا عشر، وتتعلق، أعمال الدراسات التقنية التي تقوم بها الجماعات الترابية والوكالات الجهوية لتنفيذ المشاريع وشركات التنمية المحلية.

في هذا الإطار، أنجزت الجماعات الترابية وهيئاتها خلال الفترة ما بين 2019 - 2023 ما مجموعه 8.007 دراسة تقنية بمبلغ 1.167.000 درهم، من خلال إبرام 1394 صفقة بمبلغ 731,63 مليون درهم و6613 سند طلب بمبلغ 435,43 مليون درهم، ولقد همت هذه الدراسات مجالات متعددة، تتعلق بـ «الطرق والمسالك» بنسبة 32 % من حيث عدد الدراسات المنجزة، ومجال «التأهيل الحضري وتأهيل المرافق الجماعية» بنسبة 22 %، ومجال «البنيات» بنسبة 17 %، مجال «الربط بالماء الصالح للشرب» بنسبة 10,2 %، ولقد، سجلت المجالس الجهوية للحسابات في هذا الصدد عدم الدقة في تحديد المشاريع المعنية بالدراسات التقنية ومكوناتها والكلفة التقديرية لهذه الدراسات، قبل الإعلان عن طلبات العروض.

كما أن عمليات اختيار مكاتب الدراسات تشوبها عدة نقائص، تتجلى خاصة في اعتماد معايير غير موضوعية تمس بمبدأ المنافسة، كاشتراط الإدلاء بشواهد اعتماد تخص مجالات لا تتعلق بموضوع الدراسة المزمع إنجازها.

إضافة إلى تركيز الطلبات العمومية المتعلقة بالدراسات التقنية على عدد محدود من مكاتب الدراسات، حيث سجلت المجالس الجهوية أن نسبة 7 % فقط من المكاتب التي نالت صفقات عمومية متعلقة بالدراسات، بما فيها التجمعات في المكاتب. 7 % حصلت على 34 % من حيث عدد الصفقات و33 % من حيث مبلغها.

أما في ما يخص سندات الطلب، فقد استفادت نسبة 2 % فقط من مكاتب الدراسات من 24 % من حيث عدد سندات الطلب و24 % من حيث مبلغها.

في ما يتعلق بتنفيذ أعمال الدراسات التقنية واستغلالها لإنجاز المشاريع التي رصدت لها، سجل عدم تخصيص آجال معقولة وملائمة لإنجاز الدراسات التقنية، خصوصا تلك التي يتم تنفيذها عبر مسطرة سندات الطلب.

كما لا تقوم الجماعات الترابية وهيئاتها بتحديد دقيق لمكونات مخرجات الدراسات التقنية المنجزة ومواصفاتها ومضامينها، فضلا عن عدم إمكانية فحص هذه المخرجات ومراجعتها للتأكد من مدى مطابقتها لمقتضيات دفاتر التحملات.

يضاف إلى ذلك، عدم قيام مجموعة من المكاتب المتعاقد معها بالتتبع المنتظم لأشغال المشاريع المنبثقة عن الدراسات المنجزة ومراقبتها.

وفي ما يخص مدى استغلال نتائج الدراسات التقنية المنجزة، سجل تباين بين الجهات في نسبة المشاريع المنبثقة عن الدراسات التقنية، سواء المنفذة أو التي في طور التنفيذ، حيث تراوحت هذه النسبة على مستوى 4 جهات ما بين 54 % و92 %، بينما لم تتجاوز على مستوى 4 جهات أخرى عتبة 44 %، كما أن دراسات أنجزت، بكلفة تتجاوز 104 مليون درهم في سائر جهات المملكة، دون أن ينبثق عنها أي مشروع تجهيز.

بناء على هذا، أوصى المجلس بتعزيز الموارد البشرية بالجماعات الترابية وتنمية قدراتها، لا سيما بالنسبة للجماعات في المجال القروي، من أجل تديير فعال لمختلف مراحل تنفيذ الطلبات العمومية المتعلقة بأعمال الدراسات. كما حث على إدراج معايير موضوعية قابلة للقياس والتقييم من أجل الحصول على العرض الأفضل تقنيا واقتصاديا، وكذا اعتماد آجال معقولة لإنجاز أعمال الدراسات بما يتلاءم وموضوعها ونوعية مخرجاتها، مع التحديد الدقيق والمفصل لهذه المخرجات.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

يحرص المجلس على تتبع تنفيذ التوصيات الصادرة عنه ضمن مختلف تقاريره، وذلك حرصا على ضمان أثر فعلي ومستدام للأعمال الرقابية لفائدة المواطنين، لفائدة الاستثمار والمستثمرين.

في هذا الصدد، بلغت نسبة التوصيات المنفذة كليا 44 % ونسبة التوصيات المنفذة جزئيا 37 %، في حين ظلت 19 % من التوصيات غير منجزة.

وقد رصد المجلس تدريجيا عدة آثار إيجابية لتنفيذ توصياته على تدبير الشأن العمومي.

ويرجع عدم تنفيذ مجموعة من التوصيات، حسب الأجهزة المعنية، إلى عدة عوامل تتمثل أساسا في ارتباط إنجاز بعض التوصيات ببرامج ومشاريع ذات طابع استراتيجي تتطلب مددا زمنية طويلة لتنفيذها، وتستلزم أيضا تنسيق الجهود ما بين قطاعات أو أجهزة عمومية متعددة، كما أن هناك ارتباطا بين إنجاز بعض التوصيات وتنفيذ أورش أخرى بإصدار نصوص تشريعية أو تنظيمية، هذا إضافة إلى إكراهات ترتبط بمحدودية الموارد المالية والبشرية.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارون المحترمون؛

يتعلق المحور الثالث بالمهام المرتبطة بتكريس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويتعلق الأمر في هذا المحور بالأنشطة القضائية للمحاكم المالية ومهام أو اختصاصات مراقبة التصريح الإجباري بالملكيات وتدقيق حسابات الأحزاب السياسية.

في ما يتعلق بالاختصاصات القضائية للمحاكم المالية، أود أن أشير إلى حرص المجلس على تفعيل الأثر المالي، موازاة مع ممارسة هذه الاختصاصات، أي قبل إثارة مسؤولية المدبرين العموميين المعنيين، وقد سجل المجلس خلال الفترة ما بين يناير 2023 إلى حدود شتبر 2024، أن الأجهزة المعنية تمكنت من استيفاء مبالغ تناهز 139 مليون درهم تتوزع على المجالات الآتية:

- ✓ بالنسبة لتحصيل ديون وواجبات مستحقة تم استرجاعها:
- ✓ تم تحصيل ديون وواجبات مستحقة: بلغت 54 مليون درهم؛
- ✓ والوفاء بالتزامات تعاقدية يصل مبلغها حوالي 78 مليون درهم؛
- ✓ وإرجاع مبلغ 28 مليون درهم من طرف المحاسبين العموميين قبل استكمال مباشرة المساطر في بعض الأحيان؛
- ✓ وتطبيق غرامات تأخير تناهز 6,3 مليون درهم؛
- ✓ واسترجاع مبالغ أديت خطأ في حدود 820.000 درهم. بما مجموعه كما قلت 139 مليون درهم.

ولقد تم في العديد من الحالات، اتخاذ إجراءات مواكبة لمهام المراقبة قبل إصدار التقارير أحيانا، لتعزيز آليات المراقبة الداخلية وإرساء أساسياتها ومبادئها، باعتبارها المدخل الأولي لتجويد التدبير وكذا للمساهمة في الوقاية من حالات الفساد المالي والإداري.

بالنسبة لميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، بلغت الملفات الرائجة 297 ملفا، تم البت في 86 منها، وتوزعت القرارات والأحكام الصادرة ما بين:

- ✓ قرارات وأحكام بالغرامة بما يناهز 5 ملايين درهم، همت 58 ملفا؛
- ✓ قرارات وأحكام بإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات التي تسببت فيها المخالفات المرتكبة بالأجهزة المعنية؛
- ✓ أحكام بالإرجاع بمبلغ إجمالي يتجاوز 9 ملايين درهم، همت 7 ملفات من ضمنها 6 ملفات تم الحكم فيها في آن واحد بالغرامة وإرجاع المبالغ المطابقة للخسارات؛
- ✓ هذا، بالإضافة إلى قرارات وأحكام بعدم ثبوت المؤاخذات في 24 ملفا. وهذا يدل على العمل الذي يقوم به السادة القضاة والسيدات القاضيات بتجرد وبموضوعية واستقلالية.

ولقد تعدى المبلغ الإجمالي المحكوم به بالإرجاع أو الغرامة 14 مليون درهم.

من حيث طبيعة الأجهزة والأشخاص المتابعين في إطار الملفات الرائجة: مثلت المؤسسات العمومية نسبة 75 % من الأجهزة موضوع القضايا المرفوعة أمام المجلس في ميدان التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية.

على مستوى المجالس الجهوية للحسابات: همت القضايا الرائجة 110 جهازا، شكلت الجماعات الجزء الأكبر منها بنسبة 93 % بالنظر إلى ارتفاع عددها (1503 جماعة).

ولقد همت الأفعال التي شكلت قرائن على ارتكاب مخالفات في إطار الملفات الرائجة، بشكل رئيسي مجالي تدبير الصفقات العمومية والمداخيل.

وتمثلت أهم المخالفات المسجلة عند تنفيذ الصفقات العمومية في الإشهاد غير الصحيح على تسلم الأشغال أو توريدات غير مطابقة للمواصفات المتعاقد بشأنها أو للكميات المنجزة فعليا، كما سجلت حالات التسلم المؤقت للأشغال بالرغم من عدم إتمام إنجازها والنقص في جودتها، فيما تمثلت الأفعال المسجلة بشأن إعداد وإبرام

الصفقات العمومية في عدم اللجوء إلى المنافسة دون مبرر والإعمال غير السليم للمعايير المحددة بنظام الاستشارة لتقييم عروض المتنافسين والقصور في تحديد الحاجيات عند إعداد دفتر الشروط الخاصة.

بالنسبة للمداخيل: يرجع مصدر أهم الأفعال موضوع المتابعات إلى عدم اتخاذ الإجراءات اللازمة قصد تحصيل موارد مستحقة بموجب خدمات مقدمة أو استخلاص مقابل استغلال عقارات، وكذا القصور في تحديد وضبط الوعاء الضريبي، وعدم اللجوء لمسطرة الفرض التلقائي للرسوم، وأيضا عدم مراقبة الإقرارات المصرح بها من طرف الملزمين، والنقص في تحصيل مجموعة من الرسوم أو في احتساب مبلغ الرسم.

في مجال التدقيق والبت في الحسابات: بلغ عدد الحسابات المقدمة إلى المحاكم المالية من طرف المحاسبين العموميين من فاتح يناير 2023 إلى 30 شتبر 2024، ما مجموعه 4.960 حساب وبيان محاسبي، منها 535 حسابا وبيانا مقدما بطريقة لا مادية؛ علما أن هناك مجهود يبذل لجعل هذا التقديم يتم بصفة لا مادية.

كما تلقى المجلس 155 حسابا مقدما من طرف الأمرين بالصرف، فيما لم يتم تقديم 2.258 حسابا أو بيانا محاسبيا برسم سنتي 2022 و2023، ولقد قام المجلس بمراسلة المحاسبين المعنيين قصد حثهم على تقديم حساباتهم قبل مباشرة تطبيق الغرامة والغرامة التهديدية المنصوص عليها في مدونة المحاكم المالية.

ويسجل المجلس تفاعل المحاسبين العموميين مع مذكرات الملاحظات والقرارات والأحكام التمهيدية، من خلال إرجاعهم لما يناهز 28 مليون درهم إلى خزينة الأجهزة المعنية قبل صدور القرارات والأحكام النهائية.

أسفرت عمليات التدقيق والبت في الحسابات عن إصدار 761 قرارا وحكما نهائيا بالعجز بقيمة إجمالية تناهز 54,8 مليون درهم مقابل 3190 قرارا وحكما نهائيا بإبراء الذمة.

وتبين الحصيلة العامة أن القرارات والأحكام بإبراء الذمة شكلت 81 % من القرارات والأحكام النهائية الصادرة وأن مبالغ العجز المحكوم بها ناتجة أساسا عن عدم اتخاذ الإجراءات الواجبة على المحاسب في مجال تحصيل الموارد بنسبة 89 %.

أما بالنسبة للأفعال التي قد تستوجب عقوبة جنائية، فقد أحال الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى للحسابات خلال الفترة الممتدة ما بين سنة 2022 إلى متم

شتتبر 2024، ستة عشر ملفا على الوكيل العام للملك لدى محكمة النقض قصد اتخاذ المتعين بشأنها.

ويتعلق الأمر بقرائن وأفعال ذات صبغة جنائية مرتبطة بمجالي تنفيذ الصفقات والتعمير أو متعلقة بمنافع شخصية غير مبررة أو بالإدلاء بشواهد مرجعية للولوج لطلبات عمومية، تتضمن معطيات غير صحيحة.

### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

في إطار التصريح الإلزامي بالممتلكات، وحرصا على تكريس واجب تقديم التصاريح الإلزامية بالممتلكات، واصلت المحاكم المالية إجراءات تتبع مآل الإنذارات الموجهة للملزمين المخلين بواجب التصريح بالممتلكات خلال سنة 2023 إلى غاية متم شتتبر 2024، حيث سجلت قيام 340 ملزما منذرا، بتسوية وضعياتهم (214 منهم موظفون و126 منتخبون) وهو ما يمثل نسبة تسوية تناهز 20 % من مجموع الملزمين المنذرين.

وفي هذا الصدد، تباشر المجالس الجهوية للحسابات الاثني عشر مباشرة العقوبات المنصوص عليها في القانون بالنسبة للمخلين الذين لم يعملوا على تسوية وضعياتهم على الرغم من انقضاء أجل ستين يوما على تاريخ توصلهم بالإنذارات.

وتواصل المحاكم المالية مساعيها لتبليغ الإنذارات للمخلين الذين وجهت إليهم الإنذارات ولم يتم التوصل بما يفيد تسلمهم لها بسبب أخطاء في العناوين. ولكن بفضل اتفاقية وقعها المجلس مع المديرية العامة للأمن الوطني، تمكن المجلس من تحقيق إنجاز هام للتحقق من العناوين.

على مستوى آخر، وبناء على دراسة تقييمية قام بها بخصوص ممارسته لاختصاص تلقي وتتبع ومراقبة التصريح بالممتلكات منذ دخول المنظومة ذات الصلة سنة 2010، قام المجلس الأعلى للحسابات بتوجيه مذكرة استعجالية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة، تتمحور حول سبل تطوير هذه المنظومة بغية تجاوز النقائص التي تعترضها والارتقاء بها إلى منظومة أو نظام أكثر فعالية من أجل مراقبة التصاريح المودعة على أسس موضوعية ومتجردة، بما يساهم في الوقاية من الفساد ومكافحته.

وإذ يسجل المجلس التفاعل الإيجابي للوزارة المنتدبة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة في جوابها على ملاحظات وتوصيات المجلس المضمنة بالمذكرة الاستعجالية،

فإنه يؤكد على الحاجة الماسة إلى إعداد نظام قانوني موحد وشامل لمختلف فئات المزمين بالتصريح الإجباري بالملكات وملاءمته مع مقتضيات دستور 2011، وإلى وضع مسطرة لضبط وحصر وتحيين قوائم المزمين بالتصريح التي يتم إعدادها مبدئياً من طرف السلطات الحكومية المختصة.

وكما يدعو المجلس إلى ضرورة العمل على إعادة النظر في مضمون النموذج الحالي للتصريح بالملكات، يدعو أيضاً إلى إرساء نظام إلكتروني مندمج لتلقي وتتبع ومراقبة التصريحات بالملكات، وكذلك إلى وضع نظام عقوبات ملائم ومتدرج بشأن الاختلالات أو المخالفات المتعلقة بالتصريح بالملكات.

تدقيق الحسابات السنوية للأحزاب السياسية وفحص صحة نفقاتها برسم الدعم العمومي للسنة المالية 2022، الممنوح لها للمساهمة في تغطية مصاريف تديرها وتنظيم مؤتمراتها الوطنية العادية، بالإضافة إلى المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث.

إرجاع مبالغ الدعم غير المبررة إلى الخزينة المحصورة إلى غاية متم سنة 2024، قام حزباً سياسياً ومنظمة نقابية واحدة بإرجاع مبالغ الدعم العمومي الممنوح لها في إطار الدعم السنوي أو للمساهمة في تغطية مصاريف الحملات الانتخابية، بمبلغ إجمالي قدره 38,40 مليون درهم؛ وتم تحديد المبالغ الباقي إرجاعها إلى الخزينة من قبل 13 حزباً ومنظمتين نقابيتين بمبلغ 22 مليون درهم.

بالنسبة للدعم السنوي الإضافي الممنوح للأحزاب السياسية لتغطية المصاريف المترتبة على المهام والدراسات والأبحاث برسم سنة 2022، تم صرف مبلغ إجمالي قدره 20,10 مليون درهم لفائدة 7 أحزاب، خلال الفترة ما بين شهري شتبر ونونبر 2022. ولقد سجل المجلس قيام حزبين بإرجاع كامل الدعم السنوي الإضافي الممنوح لهما إلى الخزينة لعدم استعماله بمبلغ 2,76 مليون درهم، وقيام 4 أحزاب من أصل 5، أنجزت الدراسات المتعاقد بشأنها، بإرجاع باقي الدعم غير المستعمل بما مجموعه 2,03 مليون درهم، وفي هذا الصدد أوصى المجلس بمواصلة الجهود الرامية إلى إرجاع مبالغ الدعم غير المستحقة أو غير المستعملة أو غير المبررة إلى الخزينة.

على مستوى آخر، وبعد مصادقته على التقارير المتعلقة بفحص حسابات الحملات الانتخابية للمرشحين برسم الاقتراعات المتعلقة بانتخاب أعضاء مجلسي البرلمان

والجماعات الترابية لسنة 2021، قام المجلس، بعد استنفاد جميع الإجراءات، بإحالة أمر 21 منتخبا من مجالس الجماعات الترابية الذين تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية على المحاكم الإدارية المختصة، قصد مباشرة الإجراءات اللازمة للتصريح بتجريدهم من عضوية مجالس الجماعات الترابية التي انتخبوا برسمها.

كما وجه المجلس أيضا، وبعد استنفاد جميع الإجراءات، إلى وزير الداخلية قوائم تضم أسماء 474 مترشحا تخلفوا عن إيداع حسابات حملاتهم الانتخابية لدى المجلس لاتخاذ الإجراءات القانونية المتعلقة بالتصريح بعدم أهليتهم للانتخابات التشريعية العامة والجزئية، ولانتخابات المجالس الجماعية والغرف المهنية طيلة مدتين انتدائيتين متتاليتين.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إن كافة هذه المهام التي باشرتها المحاكم المالية لم تكن لتتم في المستوى المطلوب دون تعبئة الموارد المتاحة لهذا الغرض.

في هذا الصدد، يولي المجلس الأعلى للحسابات أهمية قصوى للكفاءات البشرية، الكفاءة ليس فقط المهنية، حيث يولي المجلس أهمية قصوى للكفاءات عند التوظيف أو خلال المسار الإداري عبر تطوير قدرات قضاة وموظفيه، أيضا عبر الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية كوسيلة أساسية في أداء مهن المحاكم المالية.

وفي إطار التعاون مع الأجهزة العليا للرقابة الإفريقية والعربية، يواصل المجلس تقديم المساعدة والخبرة لفائدة الموظفين والقضاة والمدققين المنتسبين لهذه الأجهزة، وذلك عبر ورشات تكوينية وعلمية.

وعبر أنشطة التعاون، يسعى المجلس، ليس فقط إلى التعرف، ولكن أيضا إلى التشبع بالممارسات الجيدة في ميدان الرقابة المالية على المال العام، بغية الرفع من كفاءة القضاة والموظفين وتمكينهم من القيام بأعمال رقابية وقضائية ذات جودة عالية ووفق المعايير الدولية للمنظمة العليا للأجهزة العليا للرقابة (INTOSAI<sup>2</sup>).

كما يعتبر التعاون الدولي الثنائي والمتعدد الأطراف أيضا من بين القنوات والوسائل الكفيلة بالتعريف بالتجربة والخبرة المغربيتين وضمن إشعاع دولي متزايد للمجلس الأعلى للحسابات وبلادنا في هذا المجال.

2 - Organisation Internationale des Institutions Supérieures de Contrôle des Finances Publiques.

وفي هذا الصدد، عرفت نهاية السنة التي ودعناها حدثين بارزين:  
- الحدث الأول، يتمثل في انتخاب المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في 8 أكتوبر 2024 على رأس الأمانة العامة للمنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية ذات الوظائف القضائية، وهي منظمة حديثة الإنشاء، وأنشئت بمبادرة للمجلس الأعلى للحسابات المغربي ونظيره البرازيلي، وبهذه الصفة ستحتضن بلادنا مقر هذه المنظمة الجديدة، التي كانت عبارة عن منتدى يضم 10 دول، قبل أن تصبح منظمة دولية التحق بها الكثير من الدول وتضم 32 مؤسسة عليا للرقابة. ويعكس هذا النجاح الاعتراف بجهود المحاكم المالية في تعزيز النموذج القضائي.

- الحدث الثاني، أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، يتعلق بانتخاب المجلس الأعلى للحسابات للمملكة المغربية في 4 دجنبر 2024، للاضطلاع بمهام الأمانة العامة للمنظمة الأفريقية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة - التي تدعى بالأفروساي (AFROSAI) - واستضافة مقرها الدائم بالعاصمة الرباط، والتي تضم في عضويتها الأجهزة العليا للرقابة للبلدان الأفريقية الأربعة والخمسون، إضافة إلى محكمة الحسابات للمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

يترجم هذا الاختيار، أيتها السيدات والسادة النواب المحترمون، التزام بلادنا الراسخ بتعزيز التعاون الشامل في بعده جنوب - جنوب، طبقا للرؤية الملكية المتبصرة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، الذي يجعل التعاون الإفريقي في كافة المجالات في طليعة أولويات المملكة المغربية.

#### حضرات السيدات والسادة النواب والمستشارين المحترمين؛

إن بلادنا، رغم حجم التحديات التي تواجهها، تتوفر على مقومات متينة تجعلها أكثر قدرة على مواجهة التغيرات والصمود في وجه الأزمات، وعلى مجابهة ومواجهة التحديات الراهنة والتحديات المستقبلية.

يتعين في هذا الظرف بالذات العمل على إدماج استراتيجية تدبير المخاطر على نحو كامل ضمن البرامج التنموية لبلادنا والحرص على تفعيلها في أرض الواقع، كما يتعين أيضا نشر ثقافة تدبير المخاطر لدى المسؤولين والمديرين العموميين؛ باعتبارها رهانا أساسيا من أجل ضمان تنمية مستدامة وشاملة لمجموع ربوع المملكة.

ختاما، أود أن أشيد بعلاقات التعاون البناء السائدة ما بين المجلس الأعلى للحسابات ومؤسسة البرلمان، وكذا مع سائر أجهزته ولجانها، تلك العلاقات التي ما فتئت تتعزز

باستمرار، والتي تهدف إلى هدف نبيل يتعلق بالارتقاء بالمهام المنوطة بالمؤسستين وتكريس أدوارها الدستورية.

يسجل المجلس أيضا الدعم الذي ما فتئت تقدمه الحكومة للمجلس الأعلى للحسابات حتى يقوم بأداء مهامه على أحسن وجه، ليس فقط من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية، ولكن أيضا بتيسير تتبع تنفيذ التوصيات وحث المرافق العمومية على التفاعل معها على أوسع نطاق، هدفنا في ذلك خدمة المصالح العليا للوطن وتدعيم الصرح المؤسساتي لبلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

«وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ». صدق الله العظيم

وفقنا الله جميعا لما فيه خير أمتنا ومواطنيها

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

**مداخلات الفرق والمجموعات البرلمانية  
وأعضاء المجلس غير المنتسبين**

## مداخلة المستشار السيد المصطفى الدحماني عن فريق التجمع الوطني للأحرار

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنتي 2023 - 2024.

وهي فرصة للتذكير بالوظائف الاستراتيجية التي خص بها دستور المملكة المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره جهازا دستوريا داعما للسلطات العمومية في تفعيل مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة، وخاصة في ما يتعلق بدعم السلطات العمومية، سواء البرلمان أو الحكومة أو القضاء في كل ما يتعلق بترشيد وتخليق تدبير الأموال العمومية، بالإضافة إلى ما أناطه الدستور بالمجلس الأعلى للحسابات من أدوار تتعلق بالمراقبة الحسابية للمالية العمومية. وهي الأدوار التي يتعين على جميع السلطات العمومية الاجتهاد في تنفيذها، ويلزم مدبري الشأن العام في مختلف المستويات بضرورة تغليب المصالح العليا للوطن والمواطنين على غيرها من الحسابات الحزبية وتخليق الحياة البرلمانية العامة.

إن التكامل بين القيم والأخلاق والتربية والقانون في تدبير الشأن العام رهان أساسي لكسب شرعية الفعل العمومي وزيادة منسوب الثقة في المؤسسات المنتخبة والمديرة للشأن العام، وهو كذلك ضمانة لتحقيق أهداف السياسات العمومية بفعالية ونجاعة.

وفي هذا الإطار، لا بد أن نشيد بالأداء المهني للسادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية للحسابات ودورهم الفعال في ترسيخ ثقافة المحاسبة وإنتاج تقارير متضمنة لقواعد جد واضحة للتدبير الرشيد، إسهاما في تعزيز كفاءة المدبرين العموميين وتحويل النقاش حول التقارير من نقاش الأفراد والحسابات الضيقة إلى نقاش القواعد والممارسات الفضلى في التدبير.

كما تسهم تقارير المجلس الأعلى في تدقيق مسؤوليات المدبرين والمنتخبين وتذكيرهم بالالتزامات الرقابية التي يخضعون لها، خاصة بعد ظهور بوادر تفعيل المسؤولية

الجنائية بإحالة الملفات المتضمنة لأفعال مجرمة على القضاء.

ونهنئهم، بالمناسبة، بالإصلاح الخاص بنظامهم الأساسي ومماثلة وضعيتهم مع النظام الأساسي للقضاة، من خلال تمتيعهم بالدرجة الاستثنائية الجديدة، التي تسهم في تحسين وضعيتهم المادية.

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء؛

السادة المستشارون المحترمون؛

إننا اليوم بصدد محطة سنوية أساسية لتقييم أداء المرفق العمومي ومحاسبتها، تشكل آلية مهمة لترسيخ مبادئ الحكامة والشفافية ومراقبة تديير المالية العمومية، وفرصة لتفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، وكنا نأمل أن يتم مناقشة هذا التقرير مباشرة بعد رفعه إلى حضرة جلالة الملك نصره الله، قبل نشره للعموم، وفي ذلك تحفيز للمواطنين والمواطنات على الاهتمام بالشأن السياسي ومتابعة النقاش الدائر داخل البرلمان.

بداية، نشمن في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين المنهجية المعتمدة في إعداد التقرير، من خلال إدماج جواب القطاعات الحكومية على الملاحظات والتساؤلات التي يبديها المجلس الأعلى للحسابات بشكل موضوعي وواضح، وما يبرر بتسطير التوصيات بشأنها، كما نشمن حرص المجلس الأعلى على تتبع مدى الالتزام بتنفيذ هذه التوصيات بالسرعة والجدية المطلوبة.

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء؛

السادة المستشارون المحترمون؛

بالاطلاع على مضامين التقرير الذي نحن بصدد مناقشته في هذه الجلسة الدستورية، وبتعداد بسيط لمواضيع المهام الرقابية التي قام بها المجلس الأعلى للحسابات خلال سنتي 2022 و2024، تتجلى أمامنا الدينامية التتموية التي تعرفها بلادنا في مختلف المجالات، ونذكر على سبيل المثال:

- ورش الجهوية المتقدمة؛
- ورش منظومة الحماية الاجتماعية؛

- إصلاح منظومة الاستثمار؛
- إصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية؛
- الإصلاح الجبائي؛
- الاستراتيجية الطاقية الوطنية؛
- الاستراتيجية الوطنية في محاربة الأمية؛
- تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- بناء وتهيئة المنشآت القضائية والإدارية؛
- تطوير واستدامة المالية العمومية؛
- الصحة العقلية؛
- تعميم التعليم الأولي؛
- مراقبة وتقنين التعليم العالي الخاص؛
- مشروع المدن الجديدة؛
- الغرف المهنية؛
- الاقتصاد الاجتماعي والتضامني؛
- برامج مواجهة التغيرات المناخية والتنمية المجالية وتدبير المرافق العمومية الترابية؛
- إضافة إلى برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالعالم القروي؛
- وغيرها من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع الأخرى التي لا يسع الوقت لذكرها جميعا .

هي إذن شهادة موضوعية على حجم الأوراش الإصلاحية الكبرى التي عرفتها وتعرفها بلادنا على مر السنوات الماضية، وخصوصا خلال 25 سنة من العهد المحمدي، عهد الملك محمد السادس حفظه الله، المطبوع بإنجازات غير مسبوق، والتي ازدادت زخما خلال هذه الولاية الحكومية، ولا يمكن أن ينكر ذلك إلا جاحد أو مجاف للموضوعية.

السيد الرئيس المحترم؛

ارتأينا في فريق التجمع الوطني للأحرار بمجلس المستشارين التركيز على المواضيع التي تحظى بالأولوية لدى مجلس المستشارين، بالنظر إلى مميزاتة الدستورية.

ففي ما يتعلق بالجهوية المتقدمة، باعتبارها ورشا يروم تحديث هياكل الدولة وتعزيز اللامركزية، عبر ترسيخ الديمقراطية المحلية؛ وكذلك بجعل الجهات والجماعات الترابية الأخرى مساهما رئيسيا وشريكا أساسيا للدولة في تحقيق التنمية، لكون

المستوى الترابي هو المستوى الأنسب لتحقيق التنمية، وكون الجهات والجماعات الترابية الأقرب إلى التحديد الدقيق للحاجيات، التي يعبر عنها المواطنين والمواطنون على المستوى الترابي؛ وتقييما لتجربة التدبير الترابي؛ يلاحظ تطور إيجابي لمستوى الخدمات التي تقدمها الجماعات الترابية، فلا أحد ينكر مظاهر التمدن الحضري الذي أصبحت عليه أغلب مدن المملكة، سواء تعلق الأمر بإرساء البنيات التحتية الأساسية كالطرق والمساحات الخضراء والمساحات العمومية وتحسن جودة خدمات النقل وتدبير النفايات وتهيئة الأشرطة السياحية والشواطئ، وغيرها من الفضاءات العمومية بمختلف مدن المغرب، وغيرها من الخدمات الأخرى التي تمس الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

وعلى الرغم من هذا التطور الإيجابي، ما تزال مساهمة الجهات والجماعات الترابية في الجهود التنموي لم ترق بعد إلى المستوى الذي سطرته القوانين التنظيمية، لتظل الممارسة الفعلية للاختصاصات الذاتية محدودة، حسب ما وقف على ذلك المجلس الأعلى للحسابات.

ومواصلة لتعزيز قدرات الجماعات الترابية على تنزيل برامجها التنموية والارتقاء بالخدمات التي تقدمها للمواطنين، نوه بالإجراءات التي تتخذها الحكومة في هذا الشأن، وقد كان آخرها الإجراء الذي تم اعتماده على مستوى قانون المالية لسنة 2025، والقاضي بالرفع من حصة الجماعات الترابية من الضريبة على القيمة المضافة من 30 % إلى 32 %، إضافة إلى 10 ملايين درهم التي تخصص بشكل سنوي لفائدة الجهات والموارد المتأتية من صندوق التضامن بين الجهات.

ونعتقد في فريق التجمع الوطني للأحرار أن ما يؤثر على الموارد المالية الذاتية للجهات والجماعات الترابية الأخرى، الإشكالات التي تعترى قدرتها على التحصيل وتتبع التزام الملتزمين بالأداء، مما يزيد من تفاقم «الباقى استخلاصه».

وندعو في هذا الإطار، إلى التعاون بين الحكومة، عبر وزارة المالية، والجماعات من أجل مساعدتها على التدبير التقني لعملية التحصيل مع العمل على مواصلة إصلاح الإطار القانوني للجبايات المحلية، وفق الإجراءات والأهداف التي سطرها القانون الإطار المتعلق بالإصلاح الجبائي.

كما نعتبر أن وضعية الموارد البشرية بالجماعات وضعف جاذبية الوظيفة العمومية الجماعية، من بين الإشكالات التي ما تزال تؤثر على أداء الجهات والجماعات الترابية الأخرى في لعب أدوارها التنموية.

وبالموازاة مع المجهودات المطلوبة لتعزيز القدرات المالية والتقنية والموارد البشرية، يشكل الميثاق الوطني للتركيز الإداري ركيزة أساسية لنجاح ورش الجهوية المتقدمة ولضمان الفعالية والتنسيق بين تدخلات كل من الجهات والمصالح اللامركزية لمختلف القطاعات الحكومية، ولا يمكن أن يتحقق الانسجام المطلوب دون إعادة تنظيم إدارات الدولة من خلال تجميع التمثيليات الإدارية المشتركة والقطاعات على المستوى الجهوي، ودون تفويض حقيقي للسلط بالمستوى الذي يمكن المصالح الخارجية من اتخاذ القرار دون الرجوع إلى المركز مع تقوية البعد الديمقراطي والمسؤولية السياسية للحكومة على المصالح الخارجية.

ونشمن بالمناسبة مبادرة الحكومة إلى إطلاق خارطة طريق تتعلق بتفعيل مضامين الميثاق الوطني للتركيز الإداري.

وفي ما يتعلق بممارسة الاختصاصات الذاتية والمشاركة، نعتقد أن التوجه الذي اعتمده الحكومة، تفعيلاً لمبدأ التكامل المطلوب بين تدخلات مختلف الفاعلين في إطار برامج للتنمية المندمجة، تقوم على الالتقائية بين الأهداف التنموية الجهوية والاستراتيجيات الوطنية عبر آلية التعاقد بين الدولة والجهات، مما يستدعي التسريع بوضع الإطار القانوني، وتدارك التأخر الحاصل على مستوى تنفيذ البرامج المندمجة مع عدد من الجهات من أجل ضمان انخراط جميع الجهات في تنزيل البرامج المندمجة، خاصة ما يندرج منها في إطار الاستعداد لتنظيم كأس العالم الذي يحتاج إلى مجهود كبير يتطلب تضافر الجهود.

السيد الرئيس المحترم؛

من المؤكد اختيار بلادنا تعميم الحماية الاجتماعية ركيزة من الركائز الأساسية لإرساء دعائم الدولة الاجتماعية، ولتحقيق التقائية ناجعة للبرامج الاجتماعية الممتدة منذ سنوات، وكل ذلك في إطار الجهود المبذولة لاستكمال تنزيل النموذج التنموي، هذا الورش الاجتماعي الطموح الذي ما فتئ جلالته الملك نصره الله يؤكد على أهميته وعلى ضرورة التقيد بالآجال المحددة لتنزيله، يشمل الورش بالأساس نظام الدعم الاجتماعي المباشر والتأمين الإجباري الأساسي عن المرض اللذان يحتاجان إلى تمويل معتبر، يصل إلى 29 مليار درهم كل سنة بالنسبة لنظام الدعم المباشر، وحوالي 17 مليار درهم سنوياً لتعميم التأمين الإجباري الأساسي.





## مداخلة المستشار السيد الخمار المرابط عن فريق الأصالة والمعاصرة

يشرفني أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة بمجلس المستشارين لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات للفترة 2023 - 2024 من خلال العرض القيم الذي قدمته السيدة الرئيس الأول يوم الأربعاء 15 يناير 2025.

وفي هذا الإطار، نغتم هذه الفرصة لتجديد الإشادة بالمجهودات الجبارة التي تقوم بها السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وباقي قضاة وأطر المجلس، وسعيهم الدائم على تطوير أداء التدبير العمومي الوطني، ومساهماتهم البناءة في تخليق الحياة العامة، بما ينعكس إيجابا على تحسين الخدمات العمومية الموجهة للمواطنين والمواطنات.

إن الاختيار الديمقراطي لبلادنا كأحد ثوابت الأمة المغربية العريقة، جعل الدستور المغربي ينوع المؤسسات التي تُعنى برقابة المال العام، ويضمن استقلاليتها التامة، بل جعلها شريكا أساسيا في تكريس الشفافية والحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام، ومن أبرز هذه المؤسسات الدستورية نجد المجلس الأعلى للحسابات الذي أفرد له الدستور بابا كاملا وهو الباب العاشر، ومنحه اختصاصات المراقبة والتدقيق والتقييم في مجال المال العام، بل منحه كذلك، حق إحالة المخالفات ذات الطابع الجرمي على الجهاز القضائي المختص، الأمر الذي يعزز من أدوار هذه المؤسسة وباقي المؤسسات المكلفة بمراقبة وحماية المال العام.

لذلك، لا يسعنا في فريق الأصالة والمعاصرة إلا الإشادة بهذا الزخم والتنوع المؤسساتي الذي يصون موارد بلادنا ويعزز من تمتيتها، التي تقوم كذلك على الأدوار الهامة التي يقوم بها مختلف المتدخلين في تدبير الأموال العامة، من مسؤولين عموميين وشبه عموميين وسلطات عمومية ومنتخبين، والذين بفضل إرادتهم وتضحياتهم ونزاهتهم وجهودهم العظيمة، تشهد بلادنا مسيرة من التنمية الحقة والتطور المتميز إقليميا ودوليا.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

قبل التطرق لمضمون الملاحظات الواردة في نص التقرير، نود الإشارة إلى أن التقرير سجل صراحة التقدم الذي عرفته بلادنا خلال سنة 2023 وسنة 2024، حيث أقر بأنها عرفت تحسنا ملحوظا في مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، رغم السياق الدولي الصعب والمعقد للحكومة الحالية، وتوالي سنوات الجفاف والإجهاد المائي، وهو الأمر الذي يحسب للحكومة الحالية.

بل للحقيقة، وللتاريخ نقول بأن الحكومة الحالية استطاعت تحت القيادة الرشيدة لجلالة الملك محمد السادس نصره الله، أن تحقق تطورا واضحا على مستوى الأوراش الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الكبرى، من قبيل الدعم المباشر للسكن، وتحيين برنامج محاربة دور الصفيح والدور الآيلة للسقوط، والدعم الاجتماعي المباشر والحماية الاجتماعية، ومجابهة الخصاص في الماء والطاقة، والثورة التشريعية في مجال العدالة، وتعزيز القدرة الشرائية للمواطنين والمواطنات من خلال إقرار مكاسب غير مسبوقة في الحوار الاجتماعي، وتقوية الإصلاحات الهيكلية لقطاع التعليم والتعليم العالي، والنهوض بالإدارة والرقمنة، وإعادة الاعتبار للسياسات العمومية الموجهة للشباب والثقافة، وغيرها من الإصلاحات الهيكلية.

كما استطاعت بفضل السياسة الخارجية الحكيمة لصاحب الجلالة نصره الله أن تؤسس لمكانة دولية متميزة، تجسدت في رئاسة مجلس حقوق الإنسان السنة الماضية، وفي التفهم والتقدم الدولي الواضح لفائدة عدالة قضية وحدتنا الترابية، وترسيخ مكانة الحكم الذاتي كخيار جدي وذي مصداقية، بل بات المجتمع الدولي يعتبره خيارا وحيدا لحل النزاع المفتعل حول الصحراء المغربية.

نظرا لضيق الوقت المخصص لفريقنا لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات الهام والغني، وكذلك احتراما للمنهجية التي أقرها مجلسنا الموقر في مناقشة محاور محددة، فإننا سنقتصر في فريق الأصالة والمعاصرة على مناقشة المحاور التالية:

أولاً: إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية وتقييم استراتيجية الطاقة الوطنية؛

ثانياً: الجهوية المتقدمة خيار ديمقراطي وتنموي لا رجعة فيه؛

ثالثا: تطوير منظومة الاستثمار في ارتباط بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

أولا، إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وتقييم استراتيجية الطاقة الوطنية 2009 - 2030:

### إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية

تعتبر الحماية الاجتماعية مشروعا مجتمعيًا إصلاحيا كبيرا، يتطلع إليه جلالته الملك حفظه الله ونصره لتحقيق كرامة اجتماعية لشعبه الوفي، وهنا نسجل بفخر تثمان تقرير المجلس الأعلى للحسابات لمختلف الخطوات الهامة التي قطعتها الحكومة في هذا المجال، لاسيما على المستوى القانوني والمالي وباقي التدابير التنظيمية التي تروم صون كرامة المواطن وحمايته وضمان حقوقه.

وفي هذا الإطار، ندعو الحكومة إلى المزيد من الجهود، والتعاطي بقوة مع الملاحظات القيمة التي قدمها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ومنها على الخصوص ضرورة تطوير نظام استهداف وضبط الفئات التي تتحمل الدولة تكاليفها، والمزيد من تعبئة وتنويع مصادر التمويل المستدامة، وكذلك ضرورة النهوض بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية وتأهيلها، والأهم من كل ذلك ضرورة تتبع آثار الدعم على الفئات المستهدفة، والمزيد من التنسيق بين السياسات العمومية في المجال الاجتماعي.

### تقييم استراتيجية الطاقة الوطنية 2009 - 2030:

من موقع الأهمية الكبرى للاستراتيجية الطاقية في ضمان الأمن الطاقوي لبلادنا، قررنا التوقف عندها داخل تقرير المجلس الأعلى للحسابات، لكونها تضم مكونات جد دقيقة في مجال الطاقة، كالكهرباء والطاقات المتجددة والوقود والمحروقات والطاقة النووية والتنقيب عن الهيدروكربونات والصخور الزيتية والطاقة الحيوية وغيرها.

وهنا، نثمن ترحيب التقرير بالمنجزات الهامة التي تحققت في هذا المجال، والتي مكنت من تعزيز مكانة المغرب في مجال الانتقال الطاقوي، حيث يحتل اليوم المرتبة الرابعة إفريقيا والثالثة عربيا من حيث إنتاج الكهرباء من مصادر الطاقات المتجددة، وكذلك التحسن الواضح في إنتاج الطاقات المتجددة من 32 % سنة 2009 إلى 40 % سنة 2023، وحوالي 44.3 % سنة 2024 في أفق تحقيق 52 % سنة 2030، مما يبرز حجم الجهود المبذول في هذا القطاع، والذي ندعو إلى تعزيزه بالمزيد من الإصلاحات والتوصيات الواردة في نص التقرير، والتي تتطلب كذلك انخراطا جماعيا مسؤولا لكل الفاعلين والمواطنين على السواء.

### ثانيا: الجهوية المتقدمة خيار ديمقراطي وتنموي لا رجعة فيه:

إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، نعتبر أن الجهوية المتقدمة ركن أساسي من أركان بناء الدولة الديمقراطية، وضرورة مناسبة للتنمية المندمجة وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية المرجوة، لذلك نعتبر الجهوية المتقدمة إحدى الركائز الفكرية الأساسية التي ينبغي عليها مشروعنا السياسي داخل حزب الأصالة والمعاصرة. وفي هذا السياق، نشتمن عاليا جل الخطوات القانونية والمؤسسية والمالية التي قطعتها بلادنا لتتزيل ورش الجهوية المتقدمة، وهي نجاحات أكدها تقرير المجلس الأعلى للحسابات الذي سجل صراحة بأن الحكومة باشرت تسريع هذا الورش عبر تنزيل عدد من الإصلاحات القانونية والمؤسسية في مجال اللاتمرکز الإداري واللامركزية.

كما نشتمن، تخصيص آليات وموارد جديدة لدعم قدرات الجهات على تدبير شؤونها، وكذلك استمرار المد التصاعدي على مستوى الموارد المالية من الصندوق الخاص بحصيلة حصص الضرائب المرصودة للجهات، إذ انتقل من 3.79 مليار درهم سنة 2016 إلى 8.79 مليار درهم سنة 2023.

لذلك، وبنفس القدر الذي نشتمن فيه جهود وزارة الداخلية والسادة الولاة والعمال على إسهامهم القيم في تنزيل هذا الورش الهام، بالقدر نفسه نشتمن الملاحظات الهامة التي أتى بها التقرير، خاصة على مستوى ضرورة المزيد من الجهود لتسريع اللاتمرکز الإداري، والمزيد من تفويض الاختصاصات ذات الأولوية المتعلقة بالاستثمار لفائدة المصالح الخارجية بالجهات.

### ثالثا. منظومة الاستثمار في ارتباط بإصلاح قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية:

من موقع الأهمية الكبرى التي يلعبها الاستثمار في تحريك الاقتصاد الوطني وخلق الثروة وتوفير فرص الشغل، فإننا نشتمن الانكباب الهام والدقيق الذي يولييه المجلس الأعلى للحسابات لهذا القطاع، والذي أشاد بالتطور الاستراتيجي الهام الذي يعرفه الاستثمار الخاص، من خلال اعتماد هدف استراتيجي سنة 2022 يسعى لتحقيق 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف فرصة عمل.

لذلك، نشتمن التوصيات الواردة في نص التقرير والتي تسعى لتطوير الاستثمار، لاسيما دعوته إلى ضرورة اعتماد التعاقد الوطني للاستثمار من أجل تجويد الإطار الاستراتيجي، وإضفاء الطابع الرسمي على التزامات مختلف الأطراف المعنية، بما فيها القطاعين الخاص والبنكي.

وعلى مستوى إصلاح المؤسسات والمقاولات العمومية، فإننا نرحب بمضمون التقرير الذي تطرق للتحسن الذي عرفته المحفظة العمومية لهذه المؤسسات، لاسيما المؤسسات ذات الطابع غير التجاري، وذلك بفضل جهود الحكومة.

غير أنه لا بد من التعاطي الإيجابي للحكومة مع مختلف توصيات التقرير، الداعية إلى ضرورة الإسراع بإعادة هيكلة العديد من هذه المؤسسات، وضرورة تعبئة ومساهمة كبيرة من مختلف القطاعات الوزارية الوصية على تلك المؤسسات، والعمل بالمقابل على استكمال تصفية المؤسسات والمقاولات العمومية.

ختاماً، نجدد التتويه والتقدير العالي للجهود الجبارة التي يبذلها المجلس الأعلى للحسابات رئاسة وقضاة وأطرا، كما نعتبر في فريق الأصالة والمعاصرة أن مناقشة هذا التقرير ليست لحظة ضيقة لمحاسبة الفاعل والمدبر للمال العام، بقدر ما نعتبرها فرصة سنوية هامة لتحسين تدييرنا العمومي وتقوية نموذجنا التتموي، وترسيخ عمق تطورنا الديمقراطي، خدمة لتقدم بلادنا وازدهارها.

وشكراً.

## مداخلة المستشار السيد عبد السلام اللبار رئيس الفريق الإستقلالي للوحدة والتعادلية

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

الأخوات والإخوة؛

أتشرف بأن أتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب الاستقلال، كما يطيب لي في البداية أن أعرب عن تقديرنا واعتزازنا للسيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وفريق عملها عن جودة مجهودهم، وقيمتهم كمورد أساسي في دعم مجهود وتطوير حكمة تدبير مرافق الدولة ورصد المكامن الإيجابية والسلبية وتعزيز دولة الحق والقانون وتطعيم ذلك بمقترحات وأفكار وآراء لتجويد هذا التدبير وتطويره لكسب رهان النجاعة والفعالية.

حضرات السادة والسيدات؛

من الضروري التأكيد على الأهمية المتجددة لهذه اللحظة الدستورية وأبعادها المتعددة وأبرزها البعد الدستوري، والبعد السياسي، والبعد الاستشرافي.

يتمثل البعد الدستوري في تجسيد حقيقي لقيمة من أمهات القيم الدستورية التي حفل بها دستور 2011، وهي ربط المسؤولية بالمحاسبة وتجسيدها في الترابط النسقي بين مؤسسات الدولة في تكامل وظائفها الرقابية والتقييمية، وهي مؤشر واضح على نضج واستقرار المسار المؤسساتي الذي وصلت إليه بلادنا.

أما البعد السياسي، فيتجسد في اعتبار هذه اللحظة تمريناً مؤسساتياً، يساهم في تعزيز موثوقية العلاقة بين المواطن والمؤسسات، ومن خلالها الثقة ودورها في تعزيز حرمة المال العام والذود عن المصلحة العامة.

أما البعد الاستشرافي، فيتمثل في رصد التحولات والأحداث الوطنية والإقليمية والدولية، ورصد تأثيرها على تخطيط وإنجاز ونتائج تدبير الشأن العام، وهو مدخل أساسي نحو إثراء نمط تدبير رصين.

## حضرات السادة والسيدات؛

لقد وقف المجلس الأعلى للحسابات في تقريره، من ضمن ما وقف عليه، على تقييم مجموعة من البرامج والمشاريع العمومية، عبر رصد ملامح كبرى لتتزيلها، وإبداء ملاحظاته حولها ومقترحاته لتجاوز الاختلالات.

ونعتبر في الفريق الاستقلالي، أنه من الضروري استحضار الملاحظات بالنظر لقيمتها الحيوية في إسناد الجهود العمومي للتنمية المستدامة، وما يمكن استخلاصه في هذا الباب ملاحظتان أساسيتان:

أولاهما، تتعلق بتدبير زمن الإصلاح، لأن التأخير أو التباطؤ في إنجاز له كلفته على الجهود التنموي وعامل محبط لوثوق المواطن في الخطاب وفعله الإصلاحية، مثال ذلك: الورش الطاقوي، والإصلاح الجبائي، وإصلاح منظومة التربية والتعليم، والحماية الاجتماعية، والماء.

ثانيهما، تتعلق بضرورة مضاعفة الاهتمام بمجموعة من المجالات غير ذات الأولوية في أجندة خطاب التدبير الحكومي، بالرغم من تداعياتها الصعبة اجتماعيا وتنمويًا، مثل التغيير المناخي، ومحو الأمية، والتعليم الأولي، والصحة العقلية وغيرها.

إن تثبيت نظام الحماية الاجتماعية بالمغرب، كنظام فعال، كنظام عادل، كنظام مستدام، من شأنه أن يشكل معلما بارزا في تاريخ المغرب المعاصر، معلما يجسد هوية المغرب، مغرب الكرامة، مغرب التضامن ومغرب رفع التحديات.

إن ورش الحماية الاجتماعية هذا، هو رؤية ملكية إصلاحية، ورش مجتمعي رائد، يتطلب منا جميعا، تعبئة كل المقومات الضامنة لنجاحه والعبور به إلى الثبات والاستدامة في مسار محكوم بالإكراهات والتوازنات المالية وسياسي دولي ينحو لمراجعة نموذج الدولة الاجتماعية، لا شك أن تنزيله يستلزم اجتهادا حكوميا، استثنائيا، اجتهادا تشريعيًا، واجتهادا تنظيميًا، واجتهادا ماليًا واجتهادا تدبيريًا، تقف أمامه التحديات الكبيرة، تحتاج جهدا شجاعا ونسق ذكاء جماعي ينظر إلى التحديات كفرص.

إنه امتحان جماعي لتقوية الدولة الاجتماعية، إما أن ننجح فيه جميعا أو نخسر لا قدر الله جميعا، لأن كلفة تأخير الإصلاح باهظة وباهظة جدا.

وفي هذا الإطار، يتيح لنا تقرير المجلس الأعلى للحسابات فرصة ثمينة لإعادة ترتيب وتقييم الأولويات وتعزيز الالتقائية السياسية للحماية الاجتماعية والسياسة الاقتصادية والاجتماعية وتوجيهات الجهود العمومي بطريقة فعالة نحو أولويات

تطوير نظام الاستهداف وتنويع مصادر التمويل والنهوض بمؤسسات الرعاية الصحية العمومية وغيرها .

لقد باتت الجهوية المتقدمة خيارا وطنيا استراتيجيا، عملت بلادنا على تسريع وتيرته من خلال رزنامة من الإصلاحات القانونية والمؤسسية والمالية لمواكبة الجهات في تنشيط اختصاصاتها التنموية وإسناد قدراتها التدييرية .

وبالرغم من كل هذا وذاك، هناك مقاومة لهذا المسار، مقاومة مرتبطة بثقافة التردد في نقل الاختصاصات التقريرية من المركز إلى المستوى الترابي، وإحداث تمثليات للقطاعات على مستوى الجهة ونقل الاختصاصات التقريرية إليها . فهل المسؤولون المركزيون متشبثون كل التشبث بالسلطوية؟

إن إنجاز الأهداف الجهوية المتقدمة يظل رهينا بتمكين الجهات من الاضطلاع بأدوارها التنموية، وأخذ القرار عند كل نازلة، رهين كذلك بتعبئة كل المقومات الضرورية التشريعية والتنظيمية والمالية والبشرية وغيرها، وكل هذا رهين أيضا بوضع المرجعيات المؤطرة لنسق الترابط الواضح بين مختلف الفاعلين والمتدخلين .

#### حضرات السادة والسيدات؛

لا مفر من إعادة استحضار الأهداف المرجعية للإصلاح الجبائي ووضع نظام جبائي فعال ومنصف ومتوازن ومنتج، بالنظر إلى أن عقارب الأجنحة لإنجازه تضغط بشكل كبير، ويتطلب الأمر تسريع استكمال الإصلاح بالموازاة مع إجراء تقييم لما تم إنجازه لمزيد من الفعالية .

أما الورش الطاقوي الذي عنوانه الأساسي جعل النجاعة الطاقوية أولوية وطنية وتأمين إمداداتها وزيادة حصة الطاقات المتجددة، فهو يحتاج إلى استكمال تحول مؤسسي هيكلي للقطاع وتتميم المنظومة القانونية له .

ويتفق الجميع، حضرات السادة والسيدات، على أن التغييرات المناخية أصبحت واقعا، سيهيكل مستقبل المغرب، بالنظر لما نشهده من ارتفاع ملموس لدرجات الحرارة وضعف انتظام التساقطات المطرية والوضعية المزمنة من الإجهاد المائي . لذا أضحي لزاما علينا وضع اللجنة الوطنية للتغيرات المناخية والتنوع البيولوجي قيد التنفيذ، وتسريع اعتماد إطار تشريعي يحدد أجنحة التخطيط الاستراتيجي .

أستسمح، الوقت داهمني، وتقرير المجلس الأعلى للحسابات يتطلب منا اجتهادا لتمحيص واستتباط كل ما هو إيجابي فيه .

شكرا .

## مداخلة المستشار السيد يحفظه بنمبارك عن الفريق الحركي

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

في مستهل مداخلتنا لمناقشة هذا التقرير الهام الصادر عن المجلس الأعلى للحسابات، اسمحوا لي أن أتقدم باسم الفريق الحركي بالشكر والامتنان إلى السيدة الرئيسة الأولى للمجلس الأعلى للحسابات، ولقضاة وأطر المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على عملهم الدؤوب وعلى مجهوداتهم المبذولة لإعداد هذا التقرير السنوي الغني بالمعطيات والأرقام والمؤشرات، وعلى دورهم الرقابي في حماية المال العام وضمان صرفه وفق مبادئ الحكامة الجيدة والشفافية، وهي فرصة لنجدد مرة أخرى التأكيد على ضرورة توفير الآليات الداعمة ماليا وإداريا لعمل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات.

السيد الرئيس المحترم؛

بكل موضوعية وواقعية التي تميز مواقفنا دائما في الحركة الشعبية، كمعارضة بناءة ومسؤولة، نود التأكيد على عدم اختزال دور المجلس الأعلى للحسابات في بعده الزجري فقط، والذي نريده شاملا لكل القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، وفي مختلف الجهات، على ضوء ربط المسؤولية بالمحاسبة، بل نستحضر أيضا ونعزز بعده التأطيري لبلوغ غايات الحكامة الجيدة والارتقاء بتدبير الشأن العام، وتعزيز ثقة المواطن في المؤسسات.

وفي هذا السياق، نستحضر التوجيه الحكيم لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، في خطابه السامي بمناسبة عيد العرش لسنة 2017 حين قال حفظه الله «وهنا أشدد على ضرورة التطبيق الصارم لمقتضيات الفقرة الثانية من الفصل الأول من الدستور التي تنص على ربط المسؤولية بالمحاسبة، لقد حان الوقت للتفعيل الكامل لهذا المبدأ. فكما يطبق القانون على جميع المغاربة، يجب أن يطبق أولا على كل المسؤولين بدون استثناء أو تمييز، وبكافة مناطق المملكة». انتهى النطق الملكي السامي.

السيد الرئيس المحترم؛

في ما يخص الجهوية المتقدمة، وبعيدا عن لغة التشخيص وتفاعلا مع الملاحظات والتوصيات التي تضمنها التقرير، وبناء على تجربة تسع سنوات من الممارسة منذ التأسيس لهذا الخيار الاستراتيجي، كنموذج مغربي متفرد ومتميز، أسس له صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله برؤية استراتيجية، وأطره الدستور، تؤكد في الفريق الحركي على ضرورة التعجيل برفع القطاعات الحكومية المعنية يدها عن الاختصاصات الذاتية السبعة للجهات والجماعات الترابية، والمبادرة إلى تفعيل اختصاصات الجهات المنقولة والمشاركة، كما تؤكد على راهنية وملحاحية تعزيز آليات التمويل الذاتي للجهات كمدخل أساسي لتحقيق التنمية الجهوية المنشودة.

وإذ نستحضر كذلك، أهمية الميثاق الوطني للاتمركز الإداري في تنزيل هذا الورش، نسجل للأسف بطء وتيرة تنفيذ هذا الميثاق الذي لم يتجاوز معدل تنفيذه 36 % إلى غاية نهاية سنة 2024، وفق المؤشرات الواردة في التقرير.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة للغرف المهنية، واستحضارا لدورها الهام في إنعاش وتطوير النسيج الاقتصادي الوطني ومساهمتها الفعالة في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاقتصادية والاجتماعية والمهنية للفئات التي تمثلها، ندعو الحكومة إلى إشراك الغرف في بلورة البرامج التنموية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية، وكذا الرفع من ميزانياتها وتمكينها من الموارد البشرية الكفأة والمؤهلة، ومدخل ذلك هو المبادرة إلى تشريع قانون إطار ينظم عمل هذه الغرف المهنية ويجعلها في مستوى الجماعات الترابية، بدل مواصلة تأطيرها بأنظمة أساسية متجاوزة ومتقدمة.

السيد الرئيس المحترم؛

بالنسبة لورش تعميم الحماية الاجتماعية، وانسجاما مع مضامين التقرير، ندعو الحكومة إلى تقييم مقاربتها ومراجعة آليات تنزيلها لهذا الورش الملكي الاستراتيجي من خلال مراجعة أسس ومعايير تحديد المؤشر الاقتصادي والاجتماعي غير المنصفة مجاليا واجتماعيا، لا بالنسبة للاشتراك المجاني في «أمو تضامن»، ولا بالنسبة للاستفادة من الدعم الاجتماعي المباشر.

كما نسجل أيضا ضعف ومحدودية الانخراط في أنظمة التأمين، فعلى سبيل المثال، لا الحصر، لم تتجاوز نسبة استخلاص اشتراكات المهنيين والعمال المستقلين 37 % وفق الأرقام الواردة في التقرير، مما يكرس العجز المسجل في العديد من أنظمة التأمين.

لذا، نؤكد أن ورش تعميم الحماية الاجتماعية يواجه تحديات كبيرة تهم التعميم والتمويل والاستدامة، مما يستلزم من الحكومة تعبئة وتنويع مصادر تمويل مستدامة لكل مكونات الحماية الاجتماعية، خصوصا في ظل عجز ميزانية الدولة عن تحمل التكاليف الباهظة لهذا الورش، ومحدودية اللجوء إلى استعمال الهوامش المالية لتأجيل الأزمة البنوية في تمويل الحماية الاجتماعية بركائزها الأربع.

السيد الرئيس المحترم؛

انسجاما مع التشخيص الذي قدمه التقرير لإصلاح منظومة الاستثمار، وبلغت الأرقام، نعتبر في الفريق الحركي أن الأهداف الاستراتيجية المسطرة المحددة في ميثاق الاستثمار، خاصة تعبئة 550 مليار درهم وإحداث 500 ألف منصب شغل، لازالت بعيدة المنال، خصوصا وأنا على بعد سنة ونصف من نهاية أجل هذه الأهداف، إذ لم تتجاوز القيمة الإجمالية للمشاريع التي صادقت عليها اللجنة الوطنية للاستثمارات 176 مليار درهم فقط، ويتوقع إحداث فقط 96 ألف منصب شغل.

لذا، نتساءل هل بهذه الوتيرة ستمكن الحكومة من تخفيف حدة البطالة التي بلغت معدل 21.3 % وفق أرقام الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2024؟

السيد الرئيس المحترم؛

بخصوص ورش تبسيط المساطر والإجراءات الإدارية، نسجل تعثرا في تنزيهه جراء التأخر المسجل في إصدار النصوص التطبيقية للقانون، وغياب رؤية واضحة في مجال الانتقال الرقمي.

ومن هذا المنطلق، نؤكد أن الخدمات الإدارية لازالت دون مستوى انتظارات وتطلعات المرتفقين، خاصة في ظل قطاع وزاري غارق في المركزية بدون أية تمثيلية جهوية ولا إقليمية.

السيد الرئيس المحترم؛

في شأن الإصلاح الجبائي، الذي كان له وقع إيجابي على توسيع الوعاء الضريبي وتحسين الإيرادات الضريبية والرفع من مداخيل الخزينة، نتساءل عن تقييم الآثار

الاقتصادية والاجتماعية لهذا المجهود المالي على واقع المقاولات وحياة المواطنين، وتحسن مؤشرات التنمية البشرية والمجالية في ظل نموذج اقتصادي يخدم مجالات ترابية محدودة وفاقد للإنصاف الاجتماعي والمجالي.

وفي هذا السياق، ندعو الحكومة إلى تسريع وتيرة تنزيل إصلاح جبايات الجماعات الترابية والرسوم شبه الضريبية، وإقرار المعيار الجهوي في تحديد سقف الضرائب، ومراجعة معايير توزيع الميزانيات على الجماعات الترابية.

شكرا السيد الرئيس المحترم.







## مداخلة المستشار السيد السالك الموساوي عن الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السيد الرئيس؛

نناقش اليوم التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023 - 2024 في إطار المسؤولية الدستورية الملقاة على عاتق هذه المؤسسة الدستورية الهامة التي تضطلع بمهام الرقابة والتقييم، لضمان الحكامة المالية المستدامة الاقتصادية لبلادنا.

إن هذا التقرير الذي يعرض علينا، وفق أحكام الفصل 148 من الدستور، يأتي ليكرس مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، ويمثل فرصة للوقوف عند حصيلة تدبير المالية العمومية ومختلف الأوراش التنموية.

وفي هذا السياق، يبرز دور المجلس الأعلى للحسابات في تقييم السياسات المالية للدولة وضمان عقلنة النفقات العمومية، خاصة في ظل استمرار التحديات المرتبطة بالاستدامة المالية والتحكم في نسبة العجز والديون.

السيد الرئيس المحترم؛

لقد أكد تقرير المجلس الأعلى للحسابات على أهمية تعزيز الجهوية المتقدمة؛ وتفعيل الجهوية يتطلب وضوحا في توزيع الصلاحيات والموارد المالية وتجاوز منطق التمركز الإداري الذي يعرقل المبادرات الجهوية والمحلية.

كما أن نجاح هذا المشروع رهين بإرساء آليات جديدة لتعبئة الموارد المادية على المستوى الجهوي وتحسين الحكامة المحلية وضمان استغلال أمثل للإمكانات المتاحة، من خلال الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص.

ورغم توجهات الحكومة نحو تعزيز مناخ الاستثمار، إلا أن تقرير المجلس الأعلى للحسابات، كشف عن استمرار العراقيل الإدارية والبيروقراطية التي تحد من جاذبية

بلادنا للاستثمارات الأجنبية والوطنية بالشكل الذي يحقق إقلاعا اقتصاديا حقيقيا، هذا الإقلاع الذي يمر حتما عبر إصلاحات جوهرية تهم البيئة القانونية والتنظيمية للاستثمار، كما أن القدرة على استقطاب المستثمرين ترتبط بشكل مباشر بمدى تبسيط الإجراءات وتأمين الوعاء العقاري الصناعي وتحسين جودة البنية التحتية وتوفير تحفيزات ضريبية فعالة وواضحة.

إن أحد الإشكاليات التي تواجه الاستثمار في بلادنا تتعلق بعدم الاستقرار التشريعي الضريبي، حيث يسجل المستثمرون كثرة التغييرات في القوانين عن طريق تعديلات مستمرة للأنظمة الجبائية، مما يؤثر على قراراتهم الاستثمارية طويلة الأمد. فبدون سياسة استثمارية مستقرة وواضحة المعالم، سيكون من الصعب تحقيق الأهداف المسطرة في الميثاق الوطني للاستثمار، الذي يطمح إلى جعل الاستثمار الخاص المحرك الأساسي للنمو.

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية، نؤكد على:

✓ ضرورة تسريع وتنزيل الإطار الاستثماري لتجاوز الإكراهات البنيوية التي تحد من تنافسية بلادنا، فتحقيق التحول الاستثماري يرتبط بعدة استراتيجيات كبرى للدولة، كالمبادرة الأطلسية التي أطلقها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، التي عبر عنها من خلال الخطاب الملكي السامي بمناسبة الذكرى 48 للمسيرة الخضراء المظفرة، والتي اعتبر الغاية منها تحويل الواجهة الأطلسية إلى فضاء للتواصل الإنساني والتكامل الاقتصادي والإشعاعي القاري والدولي، وهي استراتيجيات لا تمر إلا عبر:

✓ توفير بنية قانونية مستقرة وشفافة؛

✓ تعزيز دور الجهات في الاستقطاب وتديير الاستثمار بما يتماشى مع مبدأ الجهوية المتقدمة؛

✓ تفعيل آليات التمويل الحديثة لتقليل الضغط على الميزانية العامة للدولة؛

✓ رقمنة الإجراءات الإدارية للقضاء على البيروقراطية وتحسين سرعة تنفيذ المشاريع الاستثمارية.

على المستوى الاجتماعي، ما ورد في تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول أداء القطاعات الاجتماعية، خاصة التعليم والصحة، يثير القلق ويكشف عن استمرار التفاوتات العميقة بين الجهات والفئات الاجتماعية.

فرغم الوعود المتكررة بالإصلاح، لا تزال منظومة التعليم تعاني من ضعف الحكامة وغياب رؤية منسجمة، ترتبط بمخرجات التكوين بسوق الشغل، حيث يواجه قطاع التعليم تحديات تتعلق بجودة المناهج الدراسية ومدى ملاءمتها لمتطلبات الاقتصاد الوطني، إذ لا يزال هناك انفصال واضح بين منظومة التعليم العالي وسوق العمل.

أما في ما يخص قطاع الصحة، فهو يواجه تحديات كبرى تتمثل في نقص الأطر الطبية وضعف البنيات التحتية الصحية واستمرار الفوارق المجالية، التي تجعل من الحق في الصحة امتيازاً لفئات معينة بدل أن يكون حقاً مكفولاً لجميع المغاربة.

ونحن في الاتحاد الاشتراكي، نؤكد أنه لا يمكن أن تتحقق هذه العدالة الاجتماعية والمجالية، دون الاستثمار في قطاع التعليم والصحة، بما يضمن تكافؤ الفرص لجميع المواطنين.

وهنا ندعو الحكومة إلى:

- ✓ إصلاح شامل لمناهج التعليم وضمان ملاءمتها لسوق الشغل؛
- ✓ تعزيز ميزانية البحث العلمي وربط الجامعات بالقطاع الصناعي؛
- ✓ تطوير البنية التحتية الصحية وتأهيل المستشفيات العمومية وتحسين ظروف عمل الأطباء والأطر الصحية لضمان استقرارهم المهني.

على مستوى المالية العمومية، أشار التقرير إلى استمرار الضغط على المالية العمومية، رغم تلميع الصورة لبعض المؤشرات الاقتصادية، ورغم الجهود المبذولة في مجال الإصلاح الجبائي، إلا أن الحاجة تبقى ملحة إلى اعتماد سياسات مالية أكثر استدامة، تراعي التوازن بين نفقات الدولة وإيراداتها، وتعزز مناعتها ضد التقلبات الاقتصادية، فبدون إصلاح ضريبي عادل وتحفيز أكبر للاستثمارات المنتجة وترشيد النفقات العمومية، ستظل المالية العمومية عرضة للمخاطر التي تؤثر في قدرة الدولة على تمويل البرامج الاجتماعية والتنمية.

السيد الرئيس المحترم؛

إن مسؤوليتنا كسلطة تشريعية، تفرض علينا متابعة دقيقة لتنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات ومساءلة الحكومة بشأن مدى التزامها بالإصلاحات الضرورية، بما يحقق التنمية العادلة والمنصفة لجميع المغاربة، وسنظل أوفياء لمبادئنا في الدفاع عن العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة وضمان حقوق المواطنين في تعليم جيد وصحة لائقة وفرص الشغل، تحفظ لهم الكرامة والمستقبل الكريم.

شكرا السيد الرئيس.

## مداخلة المستشار السيد محمد رضى الحميني عن فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب لمناقشة العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، وذلك في إطار الفصل 148 من الدستور.

في البداية، لا يسعنا إلا أن نشيد بالمجهودات الجبارة التي يبذلها قضاة المجلس الأعلى للحسابات وبالجودة العالية للتقارير الصادرة عن هذه المؤسسة، التي تعتبر ركيزة أساسية في ترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز دولة الحق والقانون.

يُعدُّ الاستثمار اليوم المحرك الأساسي لتحقيق الطموحات الاقتصادية والاجتماعية، وقد بذلت بلادنا جهوداً حثيثة في السنوات الأخيرة لتحسين مناخ الأعمال وتقديم ضمانات تحفيزية للمستثمرين، مما انعكس إيجاباً على تحقيق التنمية الاقتصادية.

ونغتتم هذه المناسبة للتبوية بالمبادرات الرامية إلى تحفيز الاستثمار، وفي مقدمتها ميثاق الاستثمار الجديد، وصندوق محمد السادس للاستثمار الذي يسعى إلى إرساء آليات مبتكرة لضخ السيولة وتعزيز الاستثمارات المنتجة، بالإضافة إلى الإصلاح الذي عرفته المراكز الجهوية للاستثمار وإحداث اللجان الجهوية الموحدة للاستثمار.

إننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ندعو إلى الاستمرار في تنفيذ الإصلاحات التي أطلقتها الحكومة لدعم الاستثمار الخاص، مع إيلاء أهمية خاصة للمقاولات الصغرى والمتوسطة، عبر تعميم آلية الدعم لتشمل المشاريع التي تقل استثماراتها عن 50 مليون درهم، ونقترح في هذا الصدد تنزيل الميثاق الخاص بالمقاولات الصغرى والمتوسطة.

وفي إطار تعزيز منظومة الاستثمار، وبالإضافة إلى التوصيات الهامة التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، والمتعلقة بـ:

- ✓ تسريع اعتماد استراتيجيات وطنية للاستثمار وإضفاء الطابع الرسمي على الميثاق الوطني للاستثمار؛
- ✓ تسريع إحداث المرصد الوطني للاستثمار؛
- ✓ استكمال أنظمة دعم الاستثمار.

فإننا نود تقديم جملة من المقترحات الرامية إلى إصلاح وتطوير بيئة الأعمال، وفق منظور متكامل يدعم تنافسية الاقتصاد الوطني، من أبرزها:

1. تحسين مناخ الأعمال، من خلال تبسيط الإجراءات والمساطر الإدارية لتسهيل مسار الاستثمار وجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية؛
2. تشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية مثل: الصناعة التحويلية، والطاقت المتجددة، والصناعات الاستخراجية، والسياحة، وترحيل الخدمات، لما لها من أثر مباشر على النمو الاقتصادي وخلق فرص الشغل؛
3. مواصلة تطوير الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتوجيه جزء من الاستثمارات العمومية نحو المشاريع الخاصة؛
4. تشجيع الإنتاج المحلي كبديل للواردات لدعم الصناعة الوطنية وتقليص العجز التجاري؛
5. مواصلة الإصلاح الضريبي وتحديث الجبايات المحلية؛
6. العمل على إعادة النظر في منظومة التكوين المهني لضمان ملاءمة المهارات مع متطلبات سوق الشغل؛
7. مواصلة العمل على إدماج القطاع غير المهيكّل، الذي يُلحق ضرراً بالغاً بالاقتصاد الوطني والمقاولات المهيكلة؛
8. تعزيز القدرة التنافسية لعوامل الإنتاج من خلال تسهيل الولوج إلى العقار الاستثماري بأسعار تنافسية وبنماذج مبتكرة، واستكمال تنزيل مضامين الحوار الاجتماعي الخاصة بمراجعة مدونة الشغل وأنظمة التقاعد.

السادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

لا يخفى على أحد أن الإدارة العمومية تشكل أحد المحاور الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنجاح النموذج التنموي الجديد .

وقد أحرز المغرب تقدما ملحوظا في مجال تبسيط ورقمنة العديد من الخدمات الإدارية، إلا أن هذه الجهود لا تزال غير كافية لتحقيق التحول الرقمي المنشود .

فرغم نجاح بعض القطاعات كوزارة المالية وإدارة الضرائب والجمارك والخزينة العامة للمملكة والمحافظات العقارية في تبسيط مساطرها بشكل فعلي وملموس على أرض الواقع، إلا أن العديد من الإدارات الأخرى لم تصل بعد لتحقيق النتائج المرجوة في هذا المجال، مما يؤثر على المستثمرين والمواطنين على حد سواء .

لذا فال المطلوب اليوم، تعبئة كافة الجهود وحث جميع الإدارات العمومية على الانخراط الفعال في هذا الورش الوطني وتنسيق الجهود من أجل العمل على تبني إجراءات فعالة لتسريع الرقمنة، من بينها:

- إخراج النصوص التنظيمية المشار إليها في القانون المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية؛
- إحداث لجنة رقمية تضع خارطة طريق مشتركة لتنسيق جهود الرقمنة بين مختلف القطاعات، بما يمكن من تيسير الاتصال بين جميع المتدخلين، مع ضمان أمن البيانات وتوثيقها؛
- إصدار المراسيم التطبيقية للقانون رقم 43.20 المتعلق بخدمات الثقة بشأن المعاملات الإلكترونية؛
- مواصلة تحديث ورقمنة المحاكم لضمان تسريع الإجراءات القضائية وحماية مصالح المستثمرين والمقاولات .

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

السادة الوزراء المحترمون؛

إننا نؤمن بأن تحقيق التحول الرقمي سيساهم في تحسين مناخ الأعمال وترسيخ معالم إدارة شفافة وفعالة، مما سيمكن من أداء دورها في خلق فرص الشغل وتعزيز الاقتصاد الوطني .

وفي الختام، نجدد تأكيدنا في الاتحاد العام لمقاومات المغرب على التزامنا التام بالمساهمة والعمل إلى جانب الحكومة في تنمية الاقتصاد الوطني، وإرساء أسس نمو مستدام وشامل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

## مداخلة المستشارة السيدة مينة حمداني

### عن فريق الاتحاد المغربي للشغل

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني في فريق الاتحاد المغربي للشغل بمجلس المستشارين أن أتناول الكلمة للتفاعل مع العرض القيم الذي تفضلت به السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، والمتعلق بأنشطة المجلس برسم سنة 2023 - 2024 .

وإننا إذ ننوه بهذه المؤسسة الدستورية ونقدر بشكل كبير قيمة العمل الذي تقوم به المحاكم المالية، فإننا نشكر كذلك عاليا الجهد الذي تبذله كهيئة عليا لمراقبة المالية العمومية، والوقوف على مدى تنزيل السياسات العمومية، وفقا لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وتحقيق الحكامة التديبيرية وتجويد الخدمات العمومية.

ونظرا لضيق الوقت المخصص لفريقنا، سنقتصر على عدد من جوانب هذا التقرير، المرتبطة بحقوق ومكتسبات الطبقة العاملة، إضافة إلى بعض القضايا العامة التي تروق بال كافة الأجراء، بل بال عموم المواطنين والمواطنات.

وقد ارتأينا تقسيم هذه المداخلة إلى محورين إثنين:

- المحور الأول: على مستوى إصلاح منظومة الاستثمار والتشغيل وتنزيل ورش الحماية الاجتماعية.

رغم التحسن النسبي المسجل في مناخ الأعمال، إلا أننا لازلنا بعيدين عن تحقيق أهداف إصلاح منظومة الاستثمار المسطرة للفترة 2022 - 2026 والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وإحداث نصف مليون منصب شغل، كما لازالت بلادنا تسجل هشاشة في أوضاع الأجيرات والأجراء بالقطاع الخاص، بالقطاع المهيكل، فما بالك بأوضاعه في القطاع غير المهيكل، في ظل حرمان جزء كبير منهم من أدنى حماية اجتماعية، حيث لا يزال 6 ملايين أجير، بحسب تصريحات رسمية، غير مصرح بهم لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يضيع على نظام الحماية الاجتماعية أكثر من 60 مليار درهم سنويا، إذا ما احتسبنا فقط أجورهم في الحد الأدنى.

هذا، إلى جانب تسجيل تقريركم لنسبة استخلاص الاشتراكات الخاصة بنظام التأمين الإجباري على المرض، والتي لا تتجاوز 37 %، وهو ما يطرح إشكالية استدامة تمويل هذا النظام ومدى جدية الحديث عن تعميمه خلال السنة الجارية، بالنظر إلى ما يعيشه المواطنون من إشكالات في ظل استمرار هشاشة مؤسسات الرعاية الصحية العمومية.

كما نسجل أن التشغيل الناقص والتصريح بعدد أيام أقل من 26 يوما في الشهر، يحرم أعدادا متزايدة من الأجراء من أبسط حقوقهم الاجتماعية، وأساسا من حقهم في التغطية الصحية، مع ضعف آليات مراقبة احترام قوانين الشغل وغيرها من الحقوق الشغلية والنقابية الأخرى.

وأمام هذا الوضع، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نوصي بما يلي:

- ✓ تفعيل آليات المراقبة الصارمة لاحترام التشريعات الشغلية؛
- ✓ تسريع إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة الاقتصادية؛
- ✓ وضع حد للتشغيل الناقص للعمال خارج نطاق الاستثناءات المحددة قانونا؛
- ✓ الرفع من قيمة التعويضات العائلية وتوحيدها لجميع أطفال العائلة؛
- ✓ تعميم التعويض عن فقدان الشغل وتبسيط شروط الاستفادة منه وضمان استدامته إلى حين حصول الأجير على عمل بديل؛
- ✓ تنفيذ الالتزام الحكومي القاضي بخفض شرط استحقاق معاش التقاعد في القطاع الخاص إلى 1320 يوم بدل 3240، دون المساس بالحد الأدنى للمعاش.

أما بخصوص المحور الثاني: فقد تطرق التقرير أيضا إلى عدد من الإشكالات المرتبطة بتدبير المؤسسات والمقاولات العمومية والجماعات الترابية وتبسيط المساطر الإدارية.

ونحن في فريق الاتحاد المغربي للشغل، إذ نؤكد تبيننا لجميع ما جاء فيه من معطيات وتوصيات، فإننا نعتبر أن كل إصلاح لهذه المؤسسات لا يمكن تصوره دون تحسين أوضاع موظفيها ومستخدميها والتفاعل الإيجابي مع مطالبهم العادلة والمشروعة، وهو ما يستوجب:

- مراجعة منظومة الأجور لجعلها أكثر إنصافا وضمانا للعدالة الأجرية؛
- وضع استراتيجية واضحة للترقية وتحفيز الموظفين؛
- تعزيز الاستقرار الوظيفي عبر القطع مع نظام التوظيف بالتعاقد؛

▪ تنفيذ جميع الالتزامات الحكومية المتضمنة في اتفاقات الحوار الاجتماعي لـ 26 أبريل 2011، و 25 أبريل 2019، و 30 أبريل 2022، و 30 أبريل 2024، وفي مقدمتها المؤسسة الحقيقية للحوار الاجتماعي الوطني وفتح حوارات اجتماعية جادة في مختلف القطاعات.

#### السيدات والسادة؛

لقد كان المجلس موفقا في عمله المرتبط بتتبع تنزيل أورش الإصلاحات الملكية الكبرى ببلادنا، كالورش المرتبط بقطاع الماء والبرنامج الوطني للتزود به وورش الحماية الاجتماعية وما يعنيه من آمال ويمثله من رهان لكافة المغاربة، فضلا عن تنزيل ورش الجهوية المتقدمة وإصلاح منظومة الاستثمار وقطاع المؤسسات والمقاولات العمومية والإصلاح الجبائي.

وإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نعتقد جازمين أن نجاح كل هاته الأورش رهين، إلى جانب توفر الإرادة السياسية وضمن الاستدامة المالية لتمويلها، بضرورة جعل المواطن قبل كل شيء محور اهتمامها ومبتغاها، من خلال السعي إلى تقوية الطبقة المتوسطة التي تشكل الطبقة العاملة عمودها الفقري لتحسين القدرة الشرائية للمواطنين وتحريك عجلة الاقتصاد الوطني.

وفقكم الله لما فيه خير البلاد والعباد  
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

## مداخلة المستشار السيد عبد الكريم شهيد منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي

يشرفني اليوم أن أتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بمجلس المستشارين، في مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال هذا الأخير برسم سنة 2023 - 2024.

بداية، وقبل الخوض في التفاصيل، لا بد أولاً أن نشيد بالأدوار الكبيرة والمهام التي يقوم بها المجلس.

ولعل حرص المحاكم المالية منذ عدة سنوات على تقييم مجموعة من الاستراتيجيات والبرامج والمشاريع العمومية، والتي شملت أساساً مجالات التعليم والصحة، والسكن، والفلاحة، والصيد البحري، والتجهيزات الأساسية والبنية التحتية، والطاقة، وغيرها من المجالات الحيوية الأخرى، مع إيلاء أهمية خاصة لتتريزها على المستوى الترابي في إطار عدة مهمات رقابية، من شأنه الدفع نحو بناء دولة الحق والقانون وتجويد الخدمة العمومية، كما سيمكننا من الوقوف على أهم التطورات والإشكاليات المتعلقة بالتدبير العمومي والتي تكتسي راهنية كبرى.

فاليوم، نحن كمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي بهذا المجلس الموقر، نعتبر هذا التقرير السنوي مناسبة لتعميق النقاش العمومي ببلادنا حول تنفيذ السياسات والبرامج العمومية وتقييمها.

هذا التقرير الذي عودنا دائماً على تضمن مجموعة من المعطيات الدقيقة، ولاسيما في الجزء المتعلق بالمؤشرات المرتبطة بالاقتصاد الوطني وبالمالية العمومية، والتي يتضح من خلال التقرير، أنها سجلت تحسناً وهو ما سبق أن أشرنا له خلال المحطات السابقة، إذ انتقل النمو الاقتصادي الوطني من 1.5 % سنة 2022 إلى 3.4 % سنة 2023، ومن المتوقع حسب تقديرات بنك المغرب أن ترتفع هذه النسبة إلى 4.4% مع متم سنة 2025. وهي أرقام يمكن أن نستخلص منها الكثير، فهي بمثابة تقييم دقيق للسياسات العمومية، كما يمكن الاستناد عليه لمعرفة جوانب القوة ومكامن الخلل.

فلقد سلط هذا التقرير الضوء على أورايش الإصلاحات الكبرى، التي تدخل في صلب اهتمام المواطن المغربي، كقطاع الماء وما يرتبط به من تحديات، الجهوية المتقدمة

وضرورة استكمال الإطار القانوني للاتمركز، وكذا تحديات التعميم الفعلي وضمن التمويل المستدام لتحديد الأهداف المقررة لإصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، بالإضافة إلى إصلاح منظومة الاستثمار، دون أن ننسى قطاع المؤسسات والمقاولات العمومية.

ناهيك إلى تطرقه إلى جوانب تشكل موضوع اهتمام مباشر للسكان وترتبط بالتنمية المجالية وتدابير المرافق العمومية الترابية، والتي شملت على سبيل المثال، المشكل الذي بات يؤرق سكان بعض المناطق، ويتعلق بتزويد كافي ومستدام بالماء الصالح للشرب وضرورة ترشيد استهلاكه، وجانب آخر مرتبط بأعمال الدراسات التقنية بالجماعات الترابية، وما يعانيه هذا القطاع من ضعف في الإطار القانوني.

#### حضرات السيدات والسادة؛

نؤكد أن قراءة التقرير وتحليله والتفاعل معه يتطلب مدة زمنية أكبر، تتماشى وحمولته، لكن الحيز الزمني المخصص لهذه الجلسة يجعلنا نركز على بعض المحاور دون أخرى.

وفي الأخير، أجدد شكري للسيدة الرئيسة الأولى، ولكل السادة الرؤساء والقضاة بالمجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات على مضامين هذا التقرير الدقيق والمفصل.

وشكرا.

## مداخلة المستشار السيد لحسن نازهي منسق مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل

السادة الوزراء؛

السادة المستشارون المحترمين؛

أتشرف اليوم بمناقشة عرض، السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول أعمال المجلس لسنة 2023 - 2024، وهو تقرير بالغ الأهمية ليس فقط لكونه يكشف عن مدى احترام الحكومة لمبادئ الحكامة الجيدة وربط المسؤولية بالمحاسبة، بل لأنه يعكس أيضا الاختلالات والتجاوزات التي تعرقل مسار التنمية ببلادنا.

لكن للأسف، وكما تعودنا في السنوات الماضية نجد أنفسنا أمام تساؤل جوهري، ما الجدوى من هذه التقارير إن لم تكن هناك محاسبة حقيقية؟

لقد ألفنا أن تصدر المحاكم المالية تقارير تفصل في الاختلالات المالية والإدارية وسوء التدبير في عدة قطاعات، لكن هل تغير شيء؟

التقرير كشف عن أوجه القصور في ورش الحماية الاجتماعية، وهو قطاع حيوي يفترض أن يضمن للمواطن الحد الأدنى من العيش الكريم، لكن للأسف رصد المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الاختلالات التي تؤكد أن هذا الورش لا يسير وفق الأهداف المرجوة، إذ لا تزال فئات واسعة خاصة في المناطق النائية محرومة من الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي رغم الميزانيات المهمة المرصودة لهذا القطاع، كما أن الفجوة بين الخطط المعلنة والواقع الفعلي تؤكد أن هناك إشكالات التسيير والتوزيع العادل للموارد.

السيد الرئيس؛

بالرغم من وعود الحكومة بتوسيع التغطية الصحية، يسجل التقرير تأخيرات كبيرة في التنزيل مما يفاقم معاناة المواطنين، خصوصا الفئات الهشة التي لا تستطيع تحمل تكلفة العلاج أو العيش بدون حماية اجتماعية مناسبة، بل واستحالة ذلك مع ارتفاع معدل البطالة الذي وصل إلى ربع المغاربة.

السيد الرئيس؛

لقد كشف التقرير عن رصد موارد مالية مهمة مخصصة للحماية الاجتماعية، دون أن يكون هناك أثر ملموس على جودة الخدمات المقدمة للمواطنين، فإلى متى سيستمر هذا الوضع؟

السيد الرئيس؛

من جهة أخرى، التقرير يشير إلى وجود اختلالات في كيفية تقنين التعليم العالي الخاص مقارنة بالتعليم الخصوصي، بحيث لا يوجد توازن حقيقي في الضوابط المفروضة على مستوى التعليم العالي الخاص، وقد تركز القوانين والضوابط على الجوانب المالية أكثر من الجوانب الأكاديمية أو البيداغوجية، كذلك هناك نقص في فعالية الأجهزة الرقابية للتأكد من احترام المؤسسات الخاصة للمعايير الأكاديمية، مما يؤدي إلى تدهور الجودة في بعض الحالات، وهو أمر ينعكس سلبا على مستوى التعليم وعلى سوق العمل، بالإضافة إلى تعامل بعض الجامعات الخاصة كمؤسسات ربحية في المقام الأول، مما يؤدي إلى تقديم برامج دراسات غير متوازنة، أو ذات جودة منخفضة من أجل زيادة العائدات المالية، مما يمكن أن يؤثر على مصداقية الشهادات ويقلل من أهمية التعليم العالي كأداة للتنمية الشاملة.

السيد الرئيس؛

يظهر التقرير تفاوتاً بين التعليم العالي العمومي والخاص، في ما يتعلق بالموارد المخصصة والتأطير الأكاديمي، وهو ما يساهم في خلق فجوة في الفرص التعليمية بين الفئات المجتمعية.

وبالتالي، الدعوة نحو إجراء مراجعة شاملة لنظام تقنين التعليم العالي الخاص مع التركيز على تعزيز الشفافية وتطوير آليات مراقبة أكثر فعالية وضمان التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والأكاديمية.

السيد الرئيس؛

إن توصيات المجلس الأعلى للحسابات، يجب أن تتحول إلى التزامات قانونية وإدارية صارمة، لا أن تبقى مجرد ملاحظات تتلى دون أثر على أرض الواقع.

المطلوب اليوم ليس فقط نشر التقارير، بل تفعيل آليات المراقبة الحقيقية وترجمة التوصيات إلى مسؤوليات واضحة حتى لا يتحول التقرير إلى مجرد وثيقة شكلية تستعرض دون أن يكون لها أي واقع على السياسات العمومية.

إن استمرار نفس الاختلالات وعدم تجاوب الحكومة مع تقرير المجلس الأعلى للحسابات وغياب الإرادة السياسية لتنفيذ الإصلاحات الحقيقية. كلها عوامل تعرقل مسار التنمية في بلادنا، فإذا كنا حقا نروم إرساء دولة المؤسسات، فإن المطلوب اليوم هو اتخاذ قرارات شجاعة وتحويل هذه التقارير إلى آليات إلزامية.

## مداخلة المستشارة السيدة لبنى علوي

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في هذه الجلسة العامة المخصصة لمناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المجلس خلال 2023 - 2024.

وهي مناسبة نجدد من خلالها التأكيد على أهمية هذا التميرين الديمقراطي الذي يسלט الضوء على النقط الإيجابية والسلبية المتعلقة بالتدبير العمومي.

وفي مستهل هذا اللقاء، اسمحوا لي أن أعبر باسم الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، عن رفضنا أي محاولة للتهجير القسري لإخواننا في غزة الذين عادوا إلى وطنهم بمجرد دخول الهدنة حيز التنفيذ، ليس لأنهم لم يجدوا بديلا، كما يتم الترويج لذلك، بل لأنهم متشبثون بأرضهم كما يتشبث أي إنسان طبيعي بجذوره.

السيدات والسادة المحترمون؛

لقد سجل تقرير المجلس الأعلى للحسابات تحسنا للمؤشرات الاقتصادية والمالية، مقارنة مع السنوات الماضية، لا سيما تداعيات جائحة كورونا، وهي مؤشرات كان ينبغي استثمارها ونحن على أبواب نهاية الولاية التشريعية من أجل الوفاء بالتزامات الحكومة، لا سيما ما يتعلق بتعزيز ركائز الدولة الاجتماعية وتوفير مناصب الشغل.

وفي هذا الإطار، نؤكد على أن المدخل الأساسي لتجاوز الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات يتجلى بشكل أساسي في مدخلين:

يتمثل المدخل الأول في تنفيذ ميثاق اللاتمرکز الإداري وتقوية دور الجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهة في صنع السياسات العمومية مع احترام الاختصاصات المخولة لها دستوريا؛

وهنا ننبه مرة أخرى إلى التأخر الكبير في إخراج التصاميم المديرية للاتمرکز الإداري، وهو ما يؤخر تمكين وحدات اللاتمرکز الإدارية الترابية من القيام بأدوارها على أكمل وجه.

أما المدخل الثاني فيتجلى من وجهة نظرنا في وجود نخب حقيقية تمتلك الكفاءة والنزاهة وتتعلى بالجدية اللازمة، وهو ما يمكن أن تقوم به الأحزاب السياسية، باعتبارها شريكا في السلطة، كما نص على ذلك دستور 2011، مع فتح ورش مراجعة القوانين الانتخابية بعيدا عن الزمن الانتخابي الموسوم بالضغط والحسابات السياسية الضيقة، بما يمكن من إفراز تمثيلية حقيقية، وربط القرار العمومي بصناديق الاقتراع وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة.

في الختام، ندعو الحكومة إلى تدارك ما يمكن تداركه، ونحن على أبواب نهاية الولاية التشريعية واعتماد منهجية واضحة من أجل تجاوز الملاحظات المسجلة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، ومتابعة تنفيذ الإصلاحات الكبرى، حيث يظهر التقرير اهتماما واضحا بتقييم مدى تقدم الإصلاحات، كإصلاح الجبائي وميثاق الاستثمار والتحول الرقمي والاقتصاد الأخضر، مما يعزز مبدأ المساءلة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.



# أجوبة السادة أعضاء الحكومة

## جواب السيد أمين التهراري وزير الصحة والحماية الاجتماعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شكرا السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتناول الكلمة في إطار التفاعل بخصوص العرض الذي قدمته السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية برسم سنة 2023 - 2024، في ما يخص ورش إصلاح منظومة الحماية الاجتماعية، وكذا إصلاح المنظومة الخاصة بالصحة العقلية والأمراض النفسية.

وأغتتم هذه الفرصة لأعرب لكم عن خالص شكري وتقديري لالتزامكم الراسخ، ودوركم في مواكبة الأوراش الإصلاحية الكبرى التي تضطلع بها الحكومة، والتي نطمح جميعا أن تشكل رافعات أساسية لمواصلة مسار تنمية مغرب المستقبل، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة نصره الله وأيده.

وعلى هذا الأساس، فقد قامت الحكومة بتتيزيل مكونات ورش تعميم الحماية الاجتماعية في احترام تام للأجندة الملكية وبتنفيذ محكم لأحكام القانون الإطار رقم 09.21 المتعلق بالحماية الاجتماعية، ويتعلق الأمر خاصة بورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض، بالموازاة مع تنفيذ استراتيجية الارتقاء بالمنظومة الصحية الوطنية، حيث تم في هذا الصدد تسخير إمكانيات مهمة لتجاوز مختلف الإشكالات التي تحد من فعاليتها، عبر إطلاق إصلاح جوهري وحقيقي يشمل بالأساس تطوير البنيات التحتية، وضمان العدالة الاجتماعية والمجالية في ولوج المواطنين إلى خدمات علاجية ذات جودة، بالإضافة إلى تعزيز آليات الحكامة، مع الحرص على تدارك النقص الحاصل في الموارد البشرية بالقطاع.

ولعل حصيلة الإجراءات المنجزة في ما يخص الصحة والحماية الاجتماعية منذ بداية هذه الولاية الحكومية لخير دليل على جدية هذا المسار الإصلاحية الذي توج بكسب رهان توسيع التأمين الإجباري الأساسي عن المرض لفائدة كل الفئات الاجتماعية والمهنية، وتأهيل المستشفيات الجهوية والإقليمية، بالموازاة مع التقدم في بناء

وتجهيز المراكز الاستشفائية الجامعية، وكذا بناء وتأهيل مؤسسات الرعاية الصحية الأولية، وسيتم مضاعفة الجهود لاستكمال مختلف هذه المشاريع، لتكون المنظومة الصحية في مستوى ورش تعميم التأمين الإجباري الأساسي على المرض، لاسيما في ظل إطلاق العمل بمؤسسات الحكامة، كالوكالة المغربية للأدوية والمنتجات الصحية، والوكالة المغربية للدم ومشتقاته التي تم عقد مجالسها الإدارية الأولى بتاريخ 29 يناير 2025، وكذا أجراء الهيئة العليا للصحة باعتبارها شخصا اعتباريا يتمتع باختصاصات تقريرية في مجال التأطير التقني لمنظومة التأمين الإجباري الأساسي عن المرض.

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة الوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشكل ورش إصلاح المنظومة الخاصة بالصحة العقلية أحد المواضيع التي كانت ولا زالت وستظل تحظى باهتمام وزارة الصحة والحماية الاجتماعية، ضمن جهودها الرامية إلى تحسين الرعاية الصحية الشاملة، عبر مجموعة من المبادرات.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر على 11 مستشفى للأمراض النفسية تضم 1358 سريراً، و32 مصلحة للطب العقلي تضم 989 سريراً، إضافة إلى 3 مصالح استشفائية لطب الإدمان تضم 46 سريراً، وكذلك 26 مركزاً لمعالجة الإدمان، و32 مركزاً مرجعياً للصحة المدرسية و39 مركزاً للصحة الجامعية، كما تم إدماج العيادات النفسية في 83 مؤسسة للرعاية الصحية الأولية.

كما يضم العرض الصحي أيضاً، مؤسسات لإعادة التأهيل النفسي والاجتماعي، وفرق متخصصة تضم 655 طبيباً نفسياً في القطاعين العام والخاص، و1700 مريضاً في الصحة النفسية، ولقد مكن هذا العرض خلال سنة 2023 من التكفل بـ 250 ألف و624 مريضاً وتقديم خدمات الصحة النفسية من خلال مقاربة طبية نفسية واجتماعية.

وفي سياق تدارك الخصاص في الموارد البشرية، قامت وزارة الصحة والحماية الاجتماعية خلال سنتي 2023 و2024 بتخصيص 108 منصباً جديداً، موزعة بين أطباء وأطر مختصة بالصحة العقلية، ليصبح العدد الإجمالي للموارد البشرية المتخصصة في الأمراض النفسية 2081 إطاراً، بينهم 381 طبيباً مختصاً في الأمراض العقلية و1700 مريضاً متخصصاً.

واستكمالاً لهذا المسار، تسهر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على بلورة مخطط جديد يأخذ بعين الاعتبار مختلف الإكراهات التي تعرفها المنظومة، ويستحضر مختلف التوصيات التي تضمنها تقرير المحاكم المالية، وكذا المعايير التقنية لمنظمة الصحة العالمية، علاوة على المبادئ المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في شأن الصحة النفسية.

وتجدر الإشارة، إلى أن المخطط يتضمن عدة إجراءات وتدابير تنظيمية ومؤسسية، من أبرزها إعادة النظر في الإطار القانوني المؤطر للصحة العقلية، التي تخضع حالياً لأحكام الظهير الشريف رقم 1.58.295 بتاريخ 30 أبريل 1959 بشأن الوقاية من الأمراض العقلية ومعالجتها وحماية المرضى المصابين بها، لاسيما وأن العديد من مقتضيات هذا القانون أصبحت متجاوزة ولا تواكب التطور الكبير الذي يعرفه هذا المجال.

أما بخصوص التدابير المؤسسية، فقد نص المخطط على إنشاء نظام للمراقبة والرصد، استناداً إلى نظام معلومات فعال ومنسق، حيث سيتضمن هذا النظام الرقمي مختلف المعطيات المتعلقة بمجال الصحة النفسية والعقلية.

إضافة إلى ما تقدم، تسهر وزارة الصحة والحماية الاجتماعية على إنشاء مراكز متنقلة للصحة النفسية في جميع الأقاليم التي تفتقر إليها، والتي يبلغ عددها 26 مركزاً، علاوة على تمكين 6 جهات من مستشفيات متخصصة في الطب النفسي، على أن يتم استكمال إنشاء المراكز والمستشفيات المتبقية بحلول عام 2030، وذلك في إطار جهود الوزارة لضمان تغطية صحية متكاملة ومتوازنة على المستوى الوطني.

في نفس السياق، ولأجل تعزيز الخدمات الصحية العلاجية، تم اتخاذ العديد من التدابير التي تهدف إلى الرفع من القدرة الاستيعابية لأقسام التكفل بالصحة العقلية للأطفال واليافعين في المراكز الاستشفائية، إلى جانب تعزيز قدرات الموارد البشرية عبر زيادة عدد المناصب المفتوحة للأطباء المقيمين المتخصصين في هذا المجال.

كما تم توسيع شبكة فضاءات الصحة للشباب لتشمل 32 مؤسسة، والمراكز الصحية الجامعية إلى 39 مركزاً، مع تطوير خدماتها وتحسين الولوج إليها، إضافة إلى إنشاء خلايا للإنصات والتوجيه والدعم النفسي داخل هذه المؤسسات.



## جواب السيد فوزي لقجع

الوزير المنتدب لدى وزيرة الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

يشرفني أن أتاول الكلمة في إطار مناقشة عرض السيدة الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، حول التقرير السنوي المتعلق بأنشطة المحاكم المالية برسم سنة 2023 - 2024.

وهي مناسبة للتبوية بأهمية الأدوار التي يضطلع بها المجلس الأعلى للحسابات في تعزيز وحماية مبادئ وقيم التدبير الأمثل للمالية العمومية المبنية على الشفافية وربط المسؤولية بالمحاسبة.

كما أود أن أنوه بجودة التنسيق والتعاون التي تربطنا مع هذه المؤسسة الدستورية بشكل متواصل، سواء على مستوى قوانين التصفية أو على مستوى التقارير الموضوعاتية التي يعدها المجلس، أو على مستوى المهام الرقابية التي يقوم بها.

وبخصوص التفاعل مع مضمون عرض السيدة الرئيس الأول، أؤكد أن الوزارة تفاعلت في حينه مع ما تضمنه التقرير من ملاحظات عبر تقديم المعطيات والتوضيحات اللازمة، التي تم أخذها بعين الاعتبار ضمن الصيغة النهائية لهذا التقرير، في المقابل لا بد أن أقدم مجموعة من التوضيحات التي بإمكانها أن تغني هذا النقاش.

**المحور الأول يتعلق بالإصلاح الجبائي،** وفيما يرتبط بالإسراع في تنزيل الإصلاح المتعلق بجماليات الجماعات الترابية، وضع، القانون الإطار رقم 69.19 بين أولوياته إصلاح جبايات الجماعات الترابية، التي تشكل مكونا أساسيا من مكونات النظام الجبائي، وذلك عبر تبسيطها وترشيدها وملاءمتها وتوحيدها مع جبايات الدولة.

وفي هذا الإطار، فقد عملت وزارة الداخلية بالتنسيق مع مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، على إعداد إصلاح قانون الجبايات المحلية. ويتم إشراك كل الفاعلين في إعداد الصيغة النهائية لهذا الإصلاح الذي جعل من بين أهدافه، ترشيد وتوضيح وعاء وأسعار جبايات الجماعة الترابية، وتبسيط جبايات الجماعات الترابية من أجل ضمان

حصولها على الموارد بشكل دائم، من خلال التجميع التدريجي للرسوم المطبقة على الممتلكات العقارية، وتلك المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية.

وكمرحلة تمهيدية لهذا الإصلاح، فقد ساهمت وزارة الداخلية في إخراج القانون الإطار رقم 07.20، الذي غير وتمم القانون 47.06 المتعلق بجبايات الجماعة الترابية، متضمنا عدة تدابير، أذكر منها على سبيل المثال:

- إعادة توزيع مهام تديير بعض الرسوم المستحقة لفائدة هذه الجماعات بين المديرية العامة للضرائب والخزينة العامة للمملكة، ويتعلق الأمر بالرسم المهني ورسم السكن ورسم الخدمات الجماعية؛

- وضع إطار تنظيمي للإقرار والأداء الإلكترونيين للرسوم الترابية تحقيقا لمسعى التبسيط والرفع من مردودية هذه الرسوم.

في ما يخص التوصية المرتبطة بالتسريع في تنزيل الإصلاح المتعلق بالرسوم شبه الضريبية، لا بد أن نشير بأنه منذ صدور القانون الإطار والوزارة تولي اهتماما مع البرلمان بغرفتيه للتنزيل الأمثل لهذا الورش. وفي هذا الصدد، وبعد إنجاز الدراسة المعمقة والشاملة من طرف المفتشية العامة للمالية، لكل الرسوم شبه الضريبية المحدثة، فقد تم تنزيل مخرجات وخلصات هذه الدراسة كما يلي:

أولاً: تمت مباشرة الإصلاح الفعلي ابتداء من سنة 2022، عبر حذف الرسوم شبه الضريبية التالية: الرسم شبه الضريبي الذي كان يطبق على الزرابي المطبوعة لفائدة التعاون الوطني، والرسم شبه الضريبي على الزرابي المطبوعة لفائدة دار الصانع؛

ثانياً: برسم القانون المالي لسنة 2022، تم تضمين الرسم الجهوي للتضامن وإنعاش السياحة في المدونة العامة للضرائب، مما مكن من الرفع من مداخله بطريقة نوعية ثالثاً: برسم قانون المالية سنة 2025، عملنا على إدماج الرسم الخاص بالإسمنت في المدونة العامة للضرائب، وتطبيق قواعد التحصيل والمراقبة والمنازعات المنصوص عليه في المدونة على هذا الرسم.

وسنواصل هذه المقاربة حتى يتم بشكل نهائي وضع حد لهذه الرسوم شبه الضريبية وجعلها مندمجة في الجبايات الوطنية.

في ما يخص تقييم الأثر الاجتماعي والاقتصادي للامتيازات الضريبية، لا بد من الإشارة، أن النفقات الضريبية ومعالجتها تعد من أهم الآليات التي اعتمدها الحكومة

للتخفيف من العبء الضريبي على مجموعة من الفئات والأنشطة الاقتصادية، حتى تحقق الأهداف الاستراتيجية في مختلف المجالات.

وهذا الترشيح، كما جاء به القانون الإطار، تم في إطار الإصلاح الذي عرفته الضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، عبر حذف 38 تدير بكلفة إجمالية بلغت 8.2 مليار درهم، خاصة النفقات الضريبية الخاصة بالضريبة على الشركات، كما تراجعت أيضا النفقات الضريبية المرتبطة بالضريبة على القيمة المضافة بنسبة 28 في المائة.

ومن تم، فإنه عبر التفضيل الضريبي أو ما يسمى بالنفقات الضريبية، استطعنا أن نخفض الضريبة على الشركات بـ 59.8 % والضريبة على القيمة المضافة بـ 28.3 %، وانعكس هذا الترشيح بشكل واضح على حصة النفقات الضريبية من الناتج الداخلي الإجمالي، حيث بلغت 2.1 % سنة 2024، مقارنة بـ 2.9 % سنة 2022.

في ما يخص التوصية المرتبطة بإجراء تقييم للإجراءات التي تم اتخاذها في إطار الإصلاح المتعلق بالضريبة على الشركات والضريبة على القيمة المضافة، نص الإصلاح المتعلق بالضريبة على الشركات في قانون المالية لسنة 2023، على توحيد الأسعار المطبقة على الشركات وتحسين المساهمة الضريبية للمقاولات الكبرى، مع تخفيض سعر الاقتطاع في المنبع المطبق على الربائح الموزعة لأسعار الحد الأدنى للضريبة، وفق مقارنة تدرجية تمتد لأربع سنوات من 2023 إلى 2026.

وهكذا، بلغ إجمالي مداخيل الضريبة على الشركات 76.8 مليار درهم إلى متم دجنبر 2024، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 14.3 % أي بزيادة تقدر بـ 9.604 مليون درهم مقارنة بسنة 2023.

وقد تم اعتماد إصلاح الضريبة على القيمة المضافة في سنة 2024، وفق نفس المنهجية التدرجية الممتدة على مدى ثلاث سنوات من 2024 إلى 2026 من أجل مطابقة أسعار هذه الضريبة مع السعريين العاديين المحددين في أفق 2026، وهما 10 و 20 % لتحقيق حيادية هذه الضريبة على المقاولات، بالإضافة إلى تعميم الإعفاء منها بالنسبة للمنتجات الأساسية ذات الاستهلاك الواسع لدعم القدرة الشرائية للمواطنين ولو نسبيا. هذا، بالموازاة مع توسيع نطاق تطبيق هذه الضريبة وإدماج القطاع غير المهيكل، ومحاربة الغش والتهرب الضريبيين، وترشيح بعض الامتيازات الضريبية لتحقيق العدالة الجبائية.

وهكذا، وإلى متم شهر دجنبر 2024، سجلت الإيرادات المتعلقة بالضريبة على القيمة المضافة 61.6 مليار درهم بزيادة بلغت 20.8 % أي بزيادة 10.6 مليار درهم مقارنة بسنة 2023.

وعلاوة على ذلك، ساهم نظام الاقتطاع من المنبع على الضريبة على القيمة المضافة الذي دخل حيز التنفيذ منذ يوليوز 2024، في تحصيل مبلغ قدره 1.7 مليار درهم في أقل من خمسة أشهر. وأسهم التدبير المرتبط بنظام الضريبة على الدخل على عقود تأمين التقاعد الذي تم إحداثه بموجب قانون المالية لسنة 2023 في زيادة حصيلته الضريبة على الأجور بنسبة 9.2 % خلال نفس السنة، وهو ما يعد ضعف معدل النمو السنوي المتوسط لهذه الضريبة والذي لا يتجاوز 4.8 %، كما أن الضريبة المحجوزة في المنبع على المكافآت الممنوحة للغير تواصل إيجاد إيرادات مستدامة بلغت حوالي 1.8 مليار درهم سنة 2024 مسجلة زيادة تتاهز 89.6 %.

وأخيرا، لا بد من الضروري أن نؤكد على أن الأثر الأبرز لهذه الإصلاحات التي تم إقرارها في قوانين المالية الأخيرة يكمن في قدرتها على الحد من التهرب الضريبي عبر تحويله إلى إيرادات تلقائية مما أسهم في تحسن هذه الإيرادات، ومن شأنه أن يساعد على استقرارها على المدى الطويل إن شاء الله.

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

المحور الثاني، يرتبط ببرمجة نفقات ميزانية الدولة:

فعلاقة بالتوصية المتعلقة بضبط ارتفاع النفقات الإجبارية المتعلقة بنفقات الموظفين، ودين الخزينة، ونفقات المقاصة، وحتى نتمكن من توفير الهوامش، لا بد من الإشارة إلى أن نفقات الموظفين بين 2023 و2024 ارتفعت بنسبة 8.5 %، أي بزيادة 12.86 مليار درهم، ويرجع هذا الارتفاع أساسا، إلى تنفيذ الالتزامات والإجراءات التي تم إقرارها في إطار جولات الحوار الاجتماعي المركزي، والتي شملت الشطر الأول من الزيادة العامة في أجور موظفي الدولة بمبلغ 1000 درهم صافية، وكذا مراجعة الأجور التي تم اعتمادها في إطار الحوارات القطاعية التي همت على الخصوص موظفي قطاع التربية الوطنية، وهيئة الأطباء، وباقي موظفي الصحة وأساتذة التعليم العالي والقضاة.

وسيكلف هذا الحوار الذي تمت مأسسته كخيار استراتيجي لترسيخ السلم الاجتماعي، الميزانية العامة ما يزيد عن 45 مليار درهم في أفق سنة 2026، وفق



وبهذا، ارتفع متوسط الدعم السنوي لقنينة غاز البوطان من فئة 12 كيلو من 45 درهم للقنينة سنة 2019 إلى 69 درهما سنة 2023، ثم إلى 62 درهم برسم سنة 2024.

هذه، بشكل مختصر، السيد الرئيس، السيدات السادة المستشارون، بعض التوضيحات بشأن توصيات المجلس الأعلى للحسابات، ولكن لا بد من الإشارة في الأخير إلى أن تنفيذ نفقات الاستثمار برسم الميزانية العامة لسنة 2023، انتقل من 74.96 % سنة 2016 إلى 82.56 % برسم سنة 2023، مجددا لكم، بطبيعة الحال، أهمية هذا النقاش والتفاعل المؤسساتي بخصوص هذا التقرير الذي من شأنه أن يرفع الحكامة التدييرية، وسنساهم فيه إن شاء الله بشكل أمثل في المستقبل.

#### المحور الثالث، ويتعلق بقطاع الطاقة:

عملت مصالح وزارة الاقتصاد والمالية بشكل مستمر على تحسين حكمة قطاع الطاقة من خلال وضع إطار مؤسسي واضح يواكب التحديات والتطورات التي يعرفها القطاع على المستوى الوطني والدولي. وتفعيلا لتعليمات جلالة الملك محمد السادس نصره الله، من أجل إصلاح عميق للهيئة الوطنية لضبط الكهرباء وتوسيع اختصاصاتها لتشمل كل مكونات قطاع الطاقة، بما في ذلك مجالات الإنتاج والتخزين والنقل والتوزيع، ستعرف حكمة الطاقة تحولا مهما.

وفي ما يخص الفصل المحاسباتي بين أنشطة المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وهو من الأوراش الاستراتيجية التي تعمل الوزارة على الإسراع في تنزيلها، شرع المكتب الوطني للكهرباء والماء خلال شهر أبريل سنة 2024 في دراسة كل الأوجه والسبل لتجسيد هذا الفصل المحاسباتي، تعزيزا للشفافية ومقروئية هذه الميزانيات.

كما تعمل مصالح الوزارة على تسريع برنامج الطاقات المتجددة، حيث تم الترخيص لعدة مشاريع جديدة ساهمت في انتقال القدرة الكهربائية الإنتاجية إلى حوالي 45.3 %، أي بزيادة حوالي 8.3 % خلال هذه الفترة الحكومية.

وللإشارة، فإن الإصلاحات التشريعية والتنظيمية التي قامت بها الوزارة خلال هذه الولاية الحكومية بدأت تعطي أكلها، حيث تم في مجال الطاقات المتجددة الترخيص للقطاع الخاص بإنجاز أكثر من 56 مشروعا باستثمار إجمالي يناهز 25.3 مليار درهم، بدل 14 مشروعا فقط في العشرية الأخيرة. كما تمت برمجة إنجاز بقدرة إضافية

تناهز 9614 ميغاواط خلال فترة 2023 - 2027 بغلاف مالي يناهز 88 مليار درهم، منها 75.5 مليار درهم، موجهة إلى مشاريع الطاقات المتجددة التي تمثل 78 % من إجمالي قدرة مخطط التجهيز الكهربائي، حيث تمت مضاعفة وتيرة الاستثمارات في الطاقات المتجددة بأكثر من أربع مرات، وتمت مضاعفة الاستثمارات المخصصة للشبكة إلى خمسة أضعاف، وإعطاء الفرصة لأول مرة للقطاع الخاص للاستثمار في الشبكة، ويقدر إجمالي الاستثمارات في الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل للفترة الممتدة ما بين 2024 و2030 حوالي 30 مليار درهم، بالإضافة إلى الاستثمار المتعلق بخط الربط الكهربائي ب 3 جيجاواط بين جنوب ووسط المملكة.

ومن أجل الرفع من جاذبية القطاع للاستثمار الخاص وخلق مناخ ملائم للاستثمار وتشجيع لامركزية للإنتاج، تم إصدار نصوص تشريعية جد مهمة تتعلق ب:

- القانون رقم 40.19 المغير والمتمم للقانون رقم 09.13 المتعلق بالطاقات المتجددة؛
- القانون رقم 82.21 المتعلق بالإنتاج الذاتي للطاقة الكهربائية؛
- والمرسوم المتعلق بتحديد شروط منح شهادة الأصل للطاقة الكهربائية من مصادر الطاقات المتجددة؛
- والمرسوم المتعلق بالعداد الذكي؛
- إضافة إلى القرار المشترك للفتح الفعلي للجهد المتوسط لمشاريع الطاقات المتجددة؛
- ولأول مرة، تمت المصادقة خلال يناير 2024 على القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية

وتحديد تعريف استخدام الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل وطابع خدمات المنظومة، كما تم نهاية شهر يناير 2025 تحيين القدرة الاستيعابية للمنظومة الكهربائية الوطنية للفترة 2025 - 2029، وسيسمح هذا النشر بزيادة الشفافية ووضوح الرؤية للمستثمرين في ما يتعلق بالفرص الاستثمارية.

أما في ما يخص النجاعة الطاقية:

فإن الوزارة تولي أهمية بالغة لتطويرها، باعتبارها رافعة مهمة للتحول الطاقوي وخلق فرص الشغل، ومن شأنها أن تساهم في خفض الفاتورة الطاقوية للمواطنين.

ويخصوص الغاز الطبيعي:

قامت الوزارة بإعداد تصور شمولي لتطوير قطاع الغاز الطبيعي المسال ببلادنا،



## جواب السيد عز الدين الميداوي وزير التعليم العالي والبحث العلمي والابتكار

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم؛

السيد نائب الرئيس؛

السيدات والسادة الوزيرات والوزراء المحترمون؛

السيدات والسادة المستشارات والمستشارون المحترمون؛

أود بداية أن أقدم بخالص الشكر للسيدة الرئيس والسادة قضاة المجلس الأعلى للحسابات على مختلف الجهود القيمة التي أسهمت في بلورة الملاحظات والتوصيات البناءة، التي تضمنها التقرير السنوي للمجلس، ولاسيما تلك المرتبطة بالمهمة الرقابية التي خصت نظام مراقبة وتقنين التعليم العالي الخاص.

وتفاعلا مع هذه التوصيات المهمة، يطيب لي أن أعرض عليكم أبرز الإجراءات والتدابير المتخذة، وكذا المبرمجة من طرف الوزارة للرفع من جودة التعليم العالي وتحسين قدرته التنافسية.

في ما يخص مراجعة الإطار القانوني والمؤسسي:

تعمل الوزارة حاليا على مراجعة القانون رقم 01.00 المنظم للتعليم العالي، والتي ستأخذ بعين الاعتبار التطورات التي عرفها قطاع التعليم العالي الخاص خلال السنوات الأخيرة والهيكل الجديدة لهذا القطاع، وكذا متطلباته لتحقيق عناصر الجودة، ومراجعة المراسيم والقرارات الخاصة بالترخيص والاعتراف بجامعة أو مؤسسة خاصة، وباعتماد مسالك التكوين، حيث سيتم وضع معايير جديدة أكثر دقة، تخص مقرات المؤسسات وجودة التكوينات وكفاءة الأطر البيداغوجية، وتحسين نسبة التأطير البيداغوجي الخاصة بالأساتذة القارين، وكذا وضع معايير تخص البحث العلمي وحكامه المؤسسات، إلى جانب تحديد معايير خاصة تتعلق بالمؤسسات التي تنظم تكوينات مرتبطة بمهن الطب وطب الأسنان والصيدلة وما إلى ذلك.









- ✓ برنامج محو الأمية الوظيفية بالتعاون مع الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية لدعم التجار المستقلين؛
  - ✓ تطوير الرقمنة عبر شراكات مع قاطرات التجارة الإلكترونية لتكوين التجار وإدماجهم في المنصات الرقمية.
- تهدف هذه التدابير إلى تعزيز استقلالية الغرف ماليا وتنظيميا، مما سيمكنها من إدارة مشاريع كبرى، إن شاء الله مستقبلا، مثل المناطق الحرة والموانئ والمطارات.
- في الختام، تؤكد وزارة الصناعة والتجارة التزامها بمواصلة الإصلاحات، وتؤكد أن تكامل جهود جميع القطاعات سيعزز حتما دور الغرف وفق المؤهلات الاقتصادية لكل جهة، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله.

وفقنا الله لما فيه خير وطننا العزيز  
والسلام عليكم ورحمة الله.

## جواب السيد كريم زيدان

### الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية

بسم الله الرحمن الرحيم  
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارون؛

يشرفني أن أحضر أمام مجلسكم الموقر، في إطار مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2023 - 2024.

في ما يخص الشق المتعلق بمنظومة الاستثمار، والذي يشكل ورشا بالغ الأهمية بالنسبة لبلادنا، من أجل بناء اقتصاد قوي يحفز إحداث مناصب الشغل ويعزز إرساء أسس الدولة الاجتماعية، وبفضل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصر الله وأيده، شكل اعتماد ميثاق جديد محفز للاستثمار، بداية دينامية غير مسبوقة، تميزت بإطلاق مشاريع تؤكد جاذبية بلادنا للاستثمارات، بفضل مؤهلات متعددة من أهمها:

- ◀ التنافسية والطاقات البشرية المؤهلة؛
- ◀ والانفتاح على الأسواق العالمية؛
- ◀ وكذا التموقع في قطاعات واعدة.

ولقد شكل تقرير المجلس الأعلى للحسابات، مناسبة للوقوف على مختلف جوانب تنزيل إصلاح متكامل، يهدف للنهوض بالاستثمار الخاص المنتج، على ضوء التوجيهات الملكية السامية، وتوصيات النموذج التنموي الجديد، من خلال إبراز التقدم الملموس الذي تم تسجيله على عدة أصعدة، وتقديم توصيات جوهرية وبناءة.

حضرات السيدات والسادة؛

تجاوبا مع التوصيات المهمة التي تضمنها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، أشير بداية أنه في إطار التنزيل الجهوي والقطاعي للأهداف الواضحة التي حددها صاحب

الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده، والمتمثلة في تعبئة 550 مليار درهم من الاستثمارات وخلق 500 ألف منصب شغل خلال الفترة ما بين 2022 - 2026؛ قامت الوزارة بعقد اجتماعات مع كل الفاعلين في القطاعين العام والخاص، على المستويين المركزي والجهوي، بما فيهم المجالس الجهوية، من أجل بلورة استراتيجية وطنية للاستثمار الخاص، تركز على مبادئ أساسية تتمثل في استثمار الدراسات والمعطيات المتاحة على المستوى الوطني والجهوي، بما فيها المخططات التنموية الجهوية والاستراتيجيات القطاعية، والتنسيق الوثيق مع مختلف الفاعلين المحليين من خلال القطاعات الوزارية والهيئات العمومية الجهوية والمراكز الجهوية للاستثمار والمجالس الجهوية، وأيضا القطاع الخاص، ممثلا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب والتجمع المهني لبنوك المغرب، وتحقيق الالتقائية بين مختلف المتدخلين، وتحقيق الانسجام بين الأهداف القطاعية والجهوية لضمان توزيع عادل ومتوازن للاستثمارات، وتحفيز التنمية الاقتصادية في مختلف جهات المملكة.

ومن أجل تتبع تنزيل هذه الاستراتيجية، باشرت الوزارة إحداث المرصد الوطني للاستثمار، الذي سيمكن من ضمان القيادة الناجحة لتحقيق الأهداف المسطرة عبر توفير معطيات دقيقة وموثوقة متعلقة بالاستثمار ومناخ الأعمال على الصعيدين الوطني والجهوي، وذلك بتنسيق مع الهيئات والمؤسسات المنتجة للإحصاءات، كما سيقوم المرصد الوطني للاستثمار بمعالجة البيانات والمعطيات الرسمية لبلورة مؤشرات ذات قيمة مضافة لتتبع الاستثمار الخاص وتوقع تطورات فضل المعالجة والتحليل باستعمال تقنيات البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي.

وبعد إحراز تقدم كبير من حيث تطوير المنصة من الناحية المعلوماتية، يتم حاليا تحديد آليات وكيفيات تبادل وجمع المعطيات من أجل تضمينها في إطار تعاقدية، سيشكل إطارا للعمل المشترك بين كل المؤسسات والإدارات المنتجة للإحصاءات.

أما بالنسبة لتفعيل أنظمة دعم الاستثمار التي ينص عليها قانون الإطار رقم 03.22 بمثابة ميثاق جديد للاستثمار، فقد تم تفعيل نظامين من أصل أربعة أنظمة للدعم، ويتعلق الأمر بنظام الدعم الرئيسي ونظام الدعم الخاص بالمشاريع الاستراتيجية.

وفي هذا الإطار، صادقت اللجنة الوطنية للاستثمارات خلال دوراتها السبع على 179 مشروعا استثماريا سيستفيد من نظام الدعم الأساسي، و12 مشروعا سيستفيدون

من نظام الدعم الخاص الموجه لمشاريع الاستثمار ذات الطابع الاستراتيجي، بقيمة إجمالية تفوق 326 مليار درهم، ستمكن من إحداث أكثر من 150.000 منصب شغل. وتجدر الإشارة أن هذه المشاريع تهتم 45 عمالة وإقليم في مختلف جهات المملكة. وبالنسبة لنظام دعم المقاولات الصغرى والصغيرة جدا والمتوسطة، الذي سيشكل رافعة أساسية لتعزيز النسيج الاقتصادي، فالحكومة ستقوم بإخراجه في أقرب الآجال ليشكل عرضا تحفيزيا قادرا على إعطاء دفعة قوية لاستثمارات هذه الفئة المهمة والمتنوعة من المقاولات وتوجيهها نحو قطاعات مشغلة وذات قيمة مضافة، وفق حكمة جيدة تضمن التنزيل السليم لهذا النظام.

ولمواكبة التحول الذي يعرفه قطاع الاستثمار ببلادنا، تواصل الوزارة المساهمة في تنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لتحسين مناخ الأعمال للفترة 2023 - 2026 وفق مقاربة تشاركية مع جميع الشركاء والفاعلين من القطاع العام والخاص والقطاع البنكي، وأيضا الفاعلين المحليين، من أجل تعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات الوطنية والأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه تم إطلاق 83 % من المبادرات والمشاريع المتضمنة في خارطة الطريق هذه بنسبة إنجاز بلغت 41 %.

ومن بين أهم أهداف المبادرات التي تم إنجازها، والتي لها تأثير مباشر على عمليات الاستثمار، أذكر اعتماد المرسوم المتعلق بإحداث المقاولات بطريقة إلكترونية ومواكبتها وتنزيل القانون المتعلق بالتحكيم والوساطة الاتفاقية، بالإضافة لتفعيل صندوق محمد السادس للاستثمار بتسيق مع القطاعات المعنية، وأيضا تفعيل مقتضيات القانون رقم 55.19 المتعلق بتبسيط المساطر والإجراءات الإدارية.

وفي نفس السياق، أطلقت الوزارة ورشا مهما حول تحسين وتبسيط مسارات المستثمرين في كل مراحلها من أولها لآخرها، بالاعتماد على تجربة المستثمر الحقيقية من أجل تحديد الإجراءات والتدابير اللازم اتخاذها، بشراكة مع كل المتدخلين في منظومة الاستثمار لمواكبة ومساعدة كل المقاولات بما فيها الصغرى والمتوسطة على إنجاز مشاريعهم الاستثمارية بسهولة، من خلال تكريس مرونة وتحسين جودة الخدمات المقدمة للمستثمر.

وشكرا لكم.

## جواب السيد لحسن السعدي

### كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني<sup>5</sup>

السيد الرئيس المحترم؛

السادة الوزراء؛

السيدات والسادة المستشارين المحترمين؛

يشرفني أن أتقدم بهذه المداخلة نيابة عن زميلي السيد كاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني الذي تعذر عليه حضور أشغال هذه الجلسة لتزامنها مع مهمة بإقليم الصويرة سبق وأن تمت برمجتها واتخاذ التدابير اللازمة بشأنها.

حضرات السيدات والسادة؛

بالإضافة إلى الحمولة الثقافية والحضارية والتراثية التي تزخر بها منتجات الصناعة التقليدية، يحتل هذا القطاع مكانة متميزة داخل النسيج الاقتصادي، لاسيما في ما يخص إتاحة فرص الشغل وتوفير العائدات بالنسبة لشريحة عريضة من الساكنة، إضافة إلى دوره في دعم التماسك الاجتماعي.

وبلغة الأرقام يبلغ إجمالي الصناع التقليديين ببلادنا ما يناهز 2.7 مليون صانعة وصانع، وهو ما يمثل 22 % من الساكنة النشيطة، ويساهم القطاع بـ 7 % في الناتج الداخلي الخام، كما حقق رقم معاملات يفوق 160 مليار درهم فيما تجاوزت صادراته 1.11 مليار درهم سنة 2024.

تبعاً لذلك، واعتباراً لكون غرف الصناعة التقليدية شريكا أساسيا وفاعلا محوريا في وضع وتنفيذ مختلف مخططات التنمية القطاعية، تعمل كتابة الدولة على تعزيز وتطوير وتثمين أدوارها، حيث تم العمل ضمن مقتضيات القانون رقم 18.09 بمثابة النظام الأساسي لغرف الصناعة التقليدية على تمكينها من الاضطلاع بمهام جديدة ذات طابع تقرييري وتنموي، بالإضافة إلى مهامها الاستشارية.

5 - ألقاه نيابة عنه السيد كريم زيدان الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالاستثمار والتقائية وتقييم السياسات العمومية.

كما تم الحرص على تأهيل مواردها البشرية ودعم مواردها المالية والتنسيق معها في تهيئ وتبسيط البرنامج التنموي للقطاع. وللملاءمة إطارها القانوني والمؤسسي مع المتغيرات التي تعرفها مختلف المجالات ببلادنا، تشتغل كتابة الدولة حاليا من أجل إعادة النظر في القانون رقم 18.09 السالف الذكر لتقوية أدوارها وتأهيل هيكلتها الإدارية، بما ينسجم مع المستجدات التي تضمنها القانون رقم 50.17 المتعلق بمزاولة أنشطة الصناعة التقليدية، كما تعكف أيضا على إعداد مشروع اتفاقية إطار تتعلق بعقد برنامج دعم ومواكبة هذه الغرف، وذلك من أجل وضع وتمويل وتنفيذ برامج مشاركة تهدف إلى المساهمة في تنمية القطاع والرفع من تنافسيته.

#### حضرات السيدات والسادة؛

يعتبر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني حقلًا واعدًا للتنمية السوسيو اقتصادية، وإطارًا مناسبًا لتطوير المبادرات المحلية، باعتباره اقتصادًا للقرب يتأسس على استثمار المؤهلات والموارد البشرية والطبيعية المتوفرة في المجال الترابي، ويراعي خصوصيات ومميزات مختلف الجماعات الترابية.

إن هذا القطاع الذي يتأسس على مبادئ تمكن من تحقيق الفعالية الاقتصادية والتضامن الاجتماعي، عرف تطورًا ملحوظًا خلال العقدين الأخيرين، حيث تجاوز عدد التعاونيات برسم سنة 2024، 61.000 تعاونية تضم في عضويتها أكثر من 764 ألف متعاون ومتعونة.

كما بلغ عدد الجمعيات الناشطة بالقطاع 268 ألف جمعية بالإضافة إلى 63 تعاقدية، وهو ما يمثل 5% من الساكنة الناشطة ويساهم بـ 2% في الناتج الداخلي الخام.

ولإنعاش مجالي الصناعة التقليدية والسياحة يوفر الاقتصاد الاجتماعي والتضامني إطارًا ملائمًا لتضمين المنتج الوطني والترويج له، وذلك عبر التعاونيات والجمعيات والمقاولات الاجتماعية، حيث يبلغ عدد تعاونيات الصناعة التقليدية 11.789، كما يبلغ عدد التعاونيات السياحية 777 تعاونية بالإضافة إلى جمعيات تنموية ناشطة في جميع المجالات المرتبطة بالتراث والفنون والطبخ والمنتجات الطبيعية والمجالية التي اكتسبت شهرة عالمية، خاصة فنون العمارة التقليدية ومنتوج الأركان ومشتقاته.



## جواب السيد أحمد البواري

وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات<sup>6</sup>

السيد الرئيس المحترم؛

السيدات والسادة المستشارون المحترمون؛

تفاعلا مع ما جاء في التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم 2023 - 2024 فإن الوزارة قد أخذت بعين الاعتبار التوصيات الخاصة بموضوع تأهيل وتموقع الغرف المهنية.

وكما تعلمون فإن الغرف الفلاحية هي مؤسسات عمومية ذات صبغة مهنية، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، وتخضع لوصاية الدولة (وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات)، وذلك لضمان احترام أحكام القانون والسهرة على تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالمؤسسات العمومية، كما تخضع للمراقبة المالية للدولة المطبقة على المؤسسات العمومية بموجب النصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل.

وتُسيّر هذه المؤسسات من طرف أعضاء منتخبين من طرف المهنيين الفلاحيين حسب مقتضيات القانون رقم 9.97 المتعلق بمدونة الانتخابات.

وانطلاقا من سنة 2009، ومع تبني مخطط المغرب الأخضر لتطوير القطاع الفلاحي عرفت الغرف الفلاحية إصلاحا مؤسساتيا وتنظيميا جوهريا، ارتكزت مبادئه الأساسية على دعم هذه الغرف وتقوية مكانتها وإشعاعها وجعلها شريكا فعالا في تطوير القطاع الفلاحي وتنمية العالم القروي.

ومن أهم الإنجازات المحققة:

- أولا، دعم البعد الجهوي: بتقليص عدد الغرف الفلاحية من 37 غرفة إقليمية إلى 16 غرفة جهوية بعد الاستحقاقات الانتخابية لسنة 2009. وتبعا للتقسيم الإداري الجديد الذي عرفته المملكة سنة 2015، تقلص عدد هذه الغرف من 16 إلى 12 غرفة

5 - سلمت مكتوبة لرئاسة الجلسة.

- ثانيا، دعم الصفة المهنية للغرف الفلاحية: من خلال إدماج الجمعيات المهنية الفلاحية الأكثر ديناميكية، كأعضاء شركاء بتهيئاتها المسيرة في حدود 20 % من عدد الأعضاء المنتخبين بكل غرفة؛

- ثالثا، تنظيم الغرف الفلاحية: الذي عرف تطورا ملموسا عن طريق تحسين التنظيم الداخلي، من خلال وضع تنظيم هيكلي نموذجي مع فصل السلط التداولية (الجمعية العامة والمكتب والرئيس) والسلط التنفيذية (الإدارة، والمصالح) من أجل عقلنة تديرها

- رابعا، دعم قدرة التدخل للغرف الفلاحية بمنحها وسائل مادية وبشرية كافية: حيث تم الرفع تدريجيا من إعانات الدولة المخصصة لها وبرمجة موارد مالية هامة لتقوية الوسائل التي تتوفر عليها هذه المؤسسات.

كما تم تعزيز الموارد البشرية، حيث يبلغ عدد مستخدمي الغرف الفلاحية حاليا 294 مستخدما بعد منح 25 منصب جديد برسم سنة 2024.

وبالرجوع إلى تقرير المجلس الأعلى للحسابات اسمحوا لي أن أستعرض بعض التوضيحات حول مجموعة من الملاحظات:

أولا، بخصوص الحاجة إلى مزيد من الدقة والتوضيح للمهام الموكولة للغرف الفلاحية:

تجدر الإشارة إلى أن ميزانيات الغرف الفلاحية تقتصر على الإعانات المالية للدولة، ولا تتوفر على مداخيل ذاتية، مما لا يسمح بإنجاز بعض المهام المذكورة في التقرير، فضلا عن نقص الموارد البشرية لإدارة مثل هاته المشاريع.

هذا، وتحرص الوزارة كل سنة بمناسبة إعداد ميزانيات الغرف الفلاحية، على حثها على التنسيق مع مختلف الفاعلين الذين يرتبطون بنفس الأهداف ويمارسون نفس الاختصاصات لضمان انسجام المشاريع والبرامج المقترحة مع إمكانيات التمويل المتاحة لتحسين وقعها الترابي.

ثانيا، في ما يخص عدم إبرام أي عقد برنامج أو مخطط تنمية بين الدولة والغرف: فيبقى إبرام عقد برنامج أو مخطط تنمية بين الدولة والغرف الفلاحية من بين أهداف الوزارة التي تطمح إليها، غير أن الوصول لهذه الغاية يتطلب عمليات قبلية كتعميم كل وسائل التدبير على صعيد المؤسسة وإرساء الحكامة الجيدة.

### ثالثاً، بالنسبة لغياب إطار ينظم تسليم الوثائق الإدارية:

فعلى الرغم من أنه لا يوجد حالياً نص تنظيمي يحدد طبيعة وشروط تسليم الشواهد الفلاحية من طرف الغرف الفلاحية، إلا أن الوزارة، وبالتزامن مع إعطاء الانطلاقة الرسمية للبوابة الوطنية للمساطر والإجراءات الإدارية «إدارتي» في أبريل 2021، قامت بإدراج الشهادة الفلاحية المسلمة من طرف الغرف الفلاحية ضمن هذه البوابة، مع تحديد الوثائق المطلوبة والمصلحة المكلفة باستلام الطلب والمصلحة المكلفة بالتسليم وأجل معالجة الطلب وتسليم القرار الإداري.

وبخصوص قاعدة البيانات التي تخص المنتسبين للتأكد من صفة فلاح اعتمدت الوزارة منذ يونيو 2022 السجل الوطني الفلاحي، وذلك بعد صدور الظهير الشريف رقم 1.22.36 بتنفيذ القانون رقم 80.21 المتعلق بإحداث السجل الوطني الفلاحي الذي سيصبح قاعدة البيانات الوحيدة المعتمدة للتأكد من صفة فلاح.

### حضرات السيدات والسادة المستشارون؛

### أما على مستوى قطاع الصيد البحري:

فإن غرف الصيد البحري تمارس مجموعة من المهام التمثيلية والاستشارية، وأخرى تتعلق بالتنمية والترويج، ولا تتعارض مهامها مع مهام المؤسسات العمومية الشريكة بالقطاع، بل تتكامل معها وتلعب دوراً مكملاً في إبداء الرأي والمشورة حول مختلف التدابير والبرامج داخل القطاع، ودور الوساطة والمواكبة وترويج البرامج والتواصل مع مختلف الشركاء والفاعلين والعاملين بالقطاع.

وجدير بالذكر أن عدداً من اتفاقيات الشراكة أبرمت بين الغرف والمؤسسات العمومية للصيد البحري لتنفيذ عدد من البرامج حيث تستفيد هذه الغرف من دعم مالي لإنجاز المشاريع الاستثمارية من بينها مشاريع خاصة بدعم أنشطة تربية الأحياء المائية البحرية ودعم قوارب الصيد التقليدي بالتجهيزات الضرورية كالصناديق العازلة للحرارة وسترات النجاة وتجهيزات لتحديد المواقع في حال حدوث حوادث بحرية وبمحركات بحرية وبرنامج إبحار وبرنامج منع الشباك العامة المنجرفة وإشكالية النيكرو والصناديق البلاستيكية والضمان الاجتماعي البحري....

كما أن هذه الغرف وجامعتها حاضرة في كل الاجتماعات المركزية عندما يتعلق الأمر بمناقشة التدابير والإجراءات الخاصة بالصيد والمصايد ومخططات التهيئة أو التحويل أو تجارة، السمك، فضلا عن كون ممثلي الغرف شركاء أساسيون وحاضرون في جل القرارات ذات البعد الترابي.

#### حضرات السيدات والسادة؛

أخيرا، لا بد من التأكيد على الإرادة الراسخة لدى الوزارة في دعم الأدوار المستقبلية للغرف المهنية سواء منها الفلاحية أو غرف الصيد البحري، وعيا منا بأدوارها التمثيلية المهمة كمؤسسات تعبر عن الاختيارات الديمقراطية للمهنيين المنتسبين للقطاعين.

كما لن ندخر جهدا حسب الإمكانيات المتوفرة لتمكين هذه المؤسسات الدستورية من الموارد البشرية والمادية المناسبة القادرة على تعزيز مهامها وترسيخ أدوارها كمؤسسات تمثيلية منتخبة.